المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 7 - الإصدار 79
تاريخ النشر: 20 مايو 2026 م

حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود (دراسة قانونية مقارنة بين الإطار الدولي والإطار النظامي السعودي 2019–2025)

Protecting Intellectual Property in Cross-Border E-Commerce (A Comparative Legal Study Between the International Framework and the Saudi Regulatory Framework 2019–2025)

إعداد الباحث/ ناصر عبدالله ناصر السلبود

ماجستير علاقات دولية، جامعة دار الحكمة، المملكة العربية السعودية

Email: naalslboud@dah.edu.sa

الملخص:

يتناول هذا البحث حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود من منظور قانوني مقارن يجمع بين التحليل الدولي والتحليل الوطني السعودي، وينطلق من فرضية أساسية مؤداها أن المعضلة الجوهرية في البيئة الرقمية لم تعد في غياب النصوص القانونية بقدر ما صارت في صعوبة إنفاذها داخل فضاء إلكتروني سريع، ومتعدد الوسطاء، وعابر للحدود، وقابل لإعادة إنتاج الانتهاك على نطاق واسع وفي زمن قصير. وتتناول الدراسة اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية(TRIPS) ، ومعاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت، ثم تنتقل إلى تحليل النظام السعودي من خلال نظام التجارة الإلكترونية، ونظام حماية حقوق المؤلف، وقانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون كما هو مطبق في المملكة، إضافة إلى الدور المؤسسي الذي تضطلع به الهيئة السعودية للملكية الفكرية في التوعية والخدمات والإنفاذ. كما تعالج الدراسة مسؤولية المنصات الرقمية، وتنازع القوانين، والاختصاص القضائي، وصعوبات الإثبات والتنفيذ، وتقترح في ضوء ذلك بناءً تنظيمياً أكثر ملاءمة للسياق السعودي. وتخلص الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية حققت خلال المدة 2019-2025 تطوراً مؤسسياً ملحوظاً في مجال الملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية، غير أن الحماية الفعالة في البيئة العابرة للحدود ما تزال بحاجة إلى مزيد من التفصيل الإجرائي في شأن مسؤولية المنصات، وحفظ الأدلة الرقمية، والتعاون مع الوسطاء، وتحديد أثر الإشعار والاستجابة له، وتكامل الآليات الوطنية مع المعايير الدولية المقارنة. وفي ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات المفيدة والمهمة.

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، التجارة الإلكترونية، المنصات الرقمية، المسؤولية الوسيطة، تريبس، الويبو، السعودية، تنازع القوانين، الاختصاص القضائي، إنفاذ الحقوق.

المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد 7 - الإصدار 79
تاريخ النشر: 20 مايو 2026 م

Protecting Intellectual Property in Cross-Border E-Commerce (A Comparative Legal Study Between the International Framework and the Saudi Regulatory Framework 2019–2025)

Nasser Abdullah Nasser Alsalbud

Master's in International Relations, Dar Al-Hekma University, Saudi Arabia

Abstract:

This research examines intellectual property protection in cross-border e-commerce from a comparative legal perspective, combining international and Saudi national analyses. It begins with the fundamental premise that the core challenge in the digital environment is no longer the absence of legal texts, but rather the difficulty of enforcing them within a fast-paced, multi-intermediary, cross-border electronic space, where infringement can be reproduced on a large scale and in a short time. The study examines the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) and WIPO Internet Treaties. It then analyzes the Saudi system through the e-commerce law, the copyright protection law, and the GCC Trademark Law as applied in the Kingdom, in addition to the institutional role of the Saudi Authority for Intellectual Property in awareness, services, and enforcement. The study also addresses the liability of digital platforms, conflict of laws, jurisdiction, and difficulties of proof and enforcement, and in light of these issues, proposes a regulatory framework more suited to the Saudi context. The study concludes that Saudi Arabia achieved significant institutional development in the field of intellectual property and e-commerce during the period 2019-2025. However, effective protection in the cross-border environment still requires further procedural detail regarding platform liability, digital evidence preservation, cooperation with intermediaries, determining the impact of notifications and responding to them, and integrating national mechanisms with comparable international standards. Based on the study's findings, the researcher presented a set of useful and important recommendations.

Keywords: Intellectual property, e-commerce, digital platforms, intermediate liability, TRIPS, WIPO, Saudi Arabia, conflict of laws, jurisdiction, enforcement of rights.

1. المقدمة:

يشهد العالم منذ العقدين الأخيرين انتقالاً متسارعاً من اقتصاد يقوم على التداول المادي التقليدي إلى اقتصاد رقمي تتشكل فيه القيمة حول البيانات، والمحتوى، والبرمجيات، والعلامات التجارية، والمنصات، والخدمات المتصلة بالشبكات .وقد أدى هذا التحول إلى إعادة تشكيل قواعد السوق ذاتها؛ فلم تعد العلاقة التجارية تنشأ بين بائع ومشترٍ داخل إقليم وطني واضح فحسب، بل أصبحت كثير من المعاملات تتم بين فاعلين موزعين على دول متعددة، عبر منصات رقمية وخدمات دفع وشحن واستضافة وترويج تعمل معاً في وقت واحد. ومن ثم أصبحت التجارة الإلكترونية العابرة للحدود بيئة مثالية لتوليد المنافع الاقتصادية وتوسيع الأسواق، لكنها في الوقت ذاته صارت بيئة خصبة لانتهاكات الملكية الفكرية بأشكالها المختلفة، ولا سيما القرصنة الرقمية، وتقليد العلامات، وإعادة نشر المصنفات، وإتاحة المحتوى المحمي دون ترخيص، واستغلال الشهرة التجارية للغير في الأسواق الإلكترونية (وزارة التجارة، 2019؛ منظمة التجارة العالمية،1994؛ الويبو، 2017).

وتنبع أهمية حماية الملكية الفكرية في هذا السياق من أن هذه الحماية لا ترتبط فقط بصاحب الحق الفردي، وإنما تتصل ببنية السوق ذاتها .فحق المؤلف يحمي الاستثمار في الإبداع والابتكار الثقافي والمعرفي، بينما تحمي العلامة التجارية الثقة السوقية والتمييز بين السلع والخدمات، كما تحفز الحماية الفعالة للحقوق المعنوية والمالية الاستثمار ونقل المعرفة والتوسع في الاقتصاد الرقمي .ولذلك فإن ضعف الحماية لا يفضي فقط إلى خسارة لصاحب الحق، بل يؤدي أيضاً إلى اضطراب المنافسة، وتراجع الثقة في المنصات، وإضعاف القدرة على اجتذاب الأعمال المبتكرة إلى السوق الوطنية، وخلق بيئات موازية للسلع المقلدة والمحتوى غير المشروع (نايت اعمر، 2023؛ وهيبه،2023؛ U.S. Copyright Office, 2020).

وتبرز المملكة العربية السعودية بوصفها حالة دراسية مهمة؛ إذ شهدت منذ 2018 نقلة مؤسسية وتشريعية واضحة تمثلت في تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية، وإعادة تجميع عدد من الاختصاصات تحت مظلتها، ثم إصدار نظام التجارة الإلكترونية في 2019، وتطوير مسارات رقمية متصلة بإنفاذ الملكية الفكرية، والشكاوى، والتوعية، والخدمات المرتبطة بالتسجيل والبحث والحماية . كما ارتبط هذا التطور بتحول اقتصادي أوسع ضمن رؤية المملكة 2030 وبسعي الدولة إلى بناء بيئة موثوقة للأعمال والمنصات والمتاجر الإلكترونية، بما يجعل السؤال عن مدى فاعلية هذه المنظومة في حماية الحقوق الفكرية في البيئة العابرة للحدود سؤالاً قانونياً وعملياً في آن واحد (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،2018 ؛ وزارة التجارة،2019 ؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

1.1. مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين كثافة النصوص القانونية الدولية والوطنية من جهة، وبين القدرة العملية على إنفاذها في بيئة رقمية عابرة للحدود من جهة أخرى .فالاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية TRIPS ومعاهدات الويبو، أرست معايير موضوعية وإجرائية مهمة، كما أن الأنظمة السعودية قررت أشكالاً متعددة من الحماية والجزاء، غير أن واقع المنصات الرقمية يثير أسئلة معقدة حول المسؤولية، والقانون الواجب التطبيق، وجهة الاختصاص، وآليات جمع الأدلة، وسرعة إزالة المحتوى أو العرض المخالف، وحدود إلزام الوسطاء بمراقبة النشاط غير المشروع .ويزداد هذا الإشكال تعقيداً عندما يكون البائع في دولة، والمنصة في دولة أخرى، والمستهلك أو صاحب الحق في دولة ثالثة، وتكون البنية التقنية موزعة بين مزودات استضافة وخدمات دفع وخوارزميات ترويج تعمل على نحو لحظي (الويبو، 2023؛ Court of Justice of the European Union, 2010 ؛ Court of Justice of the European Union, 2011 .

وانطلاقاً من ذلك يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في: **إلى أي مدى يوفر الإطار النظامي السعودي، في ضوء الالتزامات الدولية، حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود؟**

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، من أهمها :

- ما الإطار الدولي المنظم للحماية في البيئة الرقمية؟
- كيف تعامل مع مسألة الإتاحة الرقمية والتدابير التكنولوجية والإنفاذ؟
- كيف نظم المشرع السعودي حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية، وما حدود فعالية نظام التجارة الإلكترونية في هذا المجال؟
- ما طبيعة مسؤولية المنصات الرقمية؟ هل هي مجرد وسيط محايد، أم فاعل اقتصادي يمكن أن تنشأ مسؤوليته عند العلم أو التدخل أو الاستفادة؟
- وكيف يمكن معالجة تنازع القوانين والاختصاص القضائي في المنازعات العابرة للحدود؟
- ما الآليات التشريعية والتنظيمية والتقنية الأقدر على تضييق الفجوة بين النص والتطبيق؟)

2.1. أهداف البحث:

1. تحليل الإطار الدولي لحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.
2. بيان مدى ملاءمته للتعامل مع خصائص التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.
3. تقييم المنظومة السعودية ذات الصلة من حيث النصوص والأهداف والآليات المؤسسية.
4. تحديد طبيعة مسؤولية المنصات الرقمية في ضوء النماذج المقارنة وإمكانات البناء الوطني السعودي.
5. دراسة إشكالات تنازع القوانين والاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام في البيئة الرقمية.
6. تقديم توصيات عملية وتشريعية وتنظيمية وتقنية يمكن أن تسهم في تعزيز الحماية الفعالة في السوق السعودية العابرة للحدود.

3.1. أهمية البحث:

تتمثل في أنه لا يكتفي بعرض النصوص، بل يربط بين القاعدة القانونية الدولية، والبناء النظامي السعودي، والإشكالات العملية التي تثيرها المنصات والتجارة الرقمية. كما تتجلى أهميته التطبيقية في ارتباط نتائجه بالمشرع، والقاضي، والجهة التنظيمية، وأصحاب الحقوق، والمنصات، والمتاجر الإلكترونية، والمستهلكين، ووكلاء الملكية الفكرية، والمستثمرين في الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا المعنى، يسعى البحث إلى تجاوز المعالجة الوصفية التقليدية نحو تحليل قانوني تفسيري نقدي يرصد مكامن التقدم والنقص معاً، ويقترح آليات قابلة للتطبيق في سياق وطني مندمج في شبكة التزامات دولية واسعة.

4.1. منهج الدراسة وإجراءاتها:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في قراءة النصوص الدولية والوطنية وتفسيرها، وعلى المنهج المقارن في موازنة النموذج السعودي بالنموذجين الأمريكي والأوروبي، وعلى منهج تحليل السياسات القانونية في تقييم العلاقة بين النص والإنفاذ.

كما تستند الدراسة إلى إطار نظري قريب من الليبرالية المؤسسية الجديدة، إذ تفترض أن المؤسسات والقواعد القانونية، متى صممت بصورة فعالة، تستطيع تقليل عدم اليقين، وخفض تكاليف المعاملات، وزيادة الامتثال، وتحسين القدرة على التنبؤ القانوني في البيئات المعقدة. وفي البيئة الرقمية العابرة للحدود، تبدو هذه الفرضية ذات صلة كبيرة لأن القيمة العملية للقانون لا تقاس بوجود الحق المجرد، بل بقدرته على تنظيم سلوك الفاعلين، وتوزيع المسؤوليات، وخلق مسارات إنفاذ سريعة وموثوقة (الويبو، 2023؛ منظمة التجارة العالمية، 1994).

5.1. حدود الدراسة:

زمانياً: وتتحدد الدراسة زمانياً بالفترة 2019-2025م، وهي فترة دالة في الحالة السعودية لأنها تبدأ مع صدور نظام التجارة الإلكترونية وتستمر عبر سنوات شهدت تصاعداً ملحوظاً في استخدام المنصات والمتاجر الرقمية وتعزيز الحماية المؤسسية للملكية الفكرية .

مكانياً: تتحدد مكانياً بالمملكة العربية السعودية مع الاستعانة بالنماذج المقارنة الأمريكية والأوروبية.

موضوعياً: وتتحدد موضوعياً بحماية الملكية الفكرية في سياق التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، دون التوسع في الجرائم الإلكترونية التي لا ترتبط مباشرة بحقوق الملكية الفكرية .

6.1. الدراسات السابقة:

فيما يتعلق بالدراسات السابقة، يمكن القول إن الأدبيات العربية والأجنبية تناولت الموضوع من زوايا متفرقة .فقد ركزت بعض الدراسات على الإطار الدولي وبيان مدى كفاية اتفاقية TRIPS ومعاهدات الويبو في حماية المصنفات الرقمية، كما في دراسة نايت اعمر التي تناولت حماية حقوق الملكية الفكرية في إطار التجارة الإلكترونية بوصفها مسألة تتشابك فيها الجهود الدولية والوطنية (نايت اعمر، 2023). وذهبت دراسات أخرى إلى التركيز على الحماية المدنية للمصنفات الرقمية ومسؤولية منظمي المنصات الإلكترونية، كما في دراسة وليد وهيبه التي وسعت البحث في مسؤولية المنصات مقارنة بين عدد من النظم (وهيبه، 2023). وتناولت بعض الأعمال موضوع تنازع القوانين في منازعات الملكية الفكرية بوصفه أحد أكثر أبواب القانون الدولي الخاص تعقيداً، كما في دراسة جاسم العبيدلي التي تبرز أثر الإقليمية القانونية وتعدد صور النزاع (العبيدلي، 2023).

وعلى المستوى الأجنبي، قدم مكتب حقوق المؤلف الأمريكي دراسة مؤسسية مهمة حول فاعلية القسم 512 من قانون حق المؤلف الأمريكي، فيما قدم دليل الويبو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص معالجة تطبيقية للقضايا التي تنشأ عندما يلتقي القانون الدولي الخاص بالملكية الفكرية (U.S. Copyright Office, 2020؛ الويبو،2023).

وتكشف مراجعة هذه الأدبيات عن فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات العربية التي تجمع بصورة متماسكة بين الإطار الدولي، والنظام السعودي، ومسؤولية المنصات، وتنازع القوانين، وآليات الإنفاذ الرقمي، ضمن دراسة واحدة موجهة إلى التجارة الإلكترونية العابرة للحدود .كما أن كثيراً من الكتابات العربية ينصرف إلى توصيف النصوص أو مناقشة أحد عناصر المشكلة بصورة منفصلة، دون تقديم مصفوفة تحليلية متكاملة تربط القواعد بالنماذج المقارنة وبالواقع السعودي المتغير .ومن هنا يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة عبر بناء دراسة تحليلية مقارنة تستحضر النص الرسمي، والخبرة المقارنة، والممارسة المؤسسية السعودية، وتطرح تصورات تنظيمية قابلة للاقتراح والتبني (نايت اعمر، 2023؛ وهيبه، 2023؛ الويبو، 2023).

7.1. تقسيم البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول تتناول الإطار الدولي، ثم الإطار السعودي، ثم إشكاليات الإنفاذ العابرة للحدود، قبل الخاتمة والنتائج والتوصيات.

جدول (1): تمهيد مفاهيمي يربط بين الحق محل الحماية وطبيعة الخطر الرقمي

الحق أو المصلحة	صورة الخطر في البيئة الرقمية	النتيجة القانونية أو التنظيمية المرجحة
حق المؤلف والحقوق المجاورة	رفع المصنفات أو بثها أو مشاركتها أو إعادة نشرها دون ترخيص	المنع أو الإزالة أو التعويض أو التدابير الوقتية أو العقوبات بحسب طبيعة الفعل

العلامة التجارية	بيع منتجات مقلدة أو استخدام العلامة في الإعلان والوصف والبيانات الوصفية بصورة مضللة	دعوى منع الاستعمال، وإزالة المحتوى، ومصادرة السلع، والجزاءات
الثقة السوقية والمستهلك	إخفاء الهوية والمعلومات المضللة وتعدد البائعين والوسطاء	تعزيز الإفصاح وقابلية التتبع ورفع كفاءة التنسيق بين الجهة التنظيمية والقضاء

2. الإطار الدولي لحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية

يمثل الإطار الدولي نقطة الانطلاق لفهم كيفية حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، لأن الأنشطة الإلكترونية العابرة للحدود لا يمكن ضبطها بالكامل من خلال القواعد الوطنية وحدها .فالإنترنت بطبيعته يتجاوز الإقليم الوطني، ويجعل الحماية الفعالة رهينة بوجود حد أدنى من التوحيد المعياري الدولي، أو على الأقل بوجود مبادئ عامة مشتركة تنظم موضوع الحق، ووسائل الإنفاذ، والحدود المشروعة للاستثناءات، والعلاقة بين صاحب الحق والوسيط والمستخدم .وقد تشكل هذا الإطار عبر مسارين رئيسين :أولهما المسار التجاري الذي تمثله اتفاقيةTRIPS ؛ وثانيهما المسار التكنولوجي الرقمي الذي تجسد في معاهدات الويبو لعام1996 ، قبل أن تتدخل الأنظمة المقارنة لتطوير مسألة مسؤولية الوسيط والمنصة في الواقع العملي (منظمة التجارة العالمية، 1994؛ الويبو، 2017؛ الويبو، 1996 أ؛ الويبو، 1996 ب).

المبحث الأول: اتفاقية TRIPS بين النظرية والتطبيق

شكّلت اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية تحولاً نوعياً في القانون الدولي للملكية الفكرية؛ إذ ألحقت موضوع الحماية بصلب النظام التجاري متعدد الأطراف، وجعلت الحد الأدنى من الحماية جزءاً من التزامات العضوية في منظمة التجارة العالمية .ولم تعد حماية الملكية الفكرية مجرد التزام تعاوني فضفاض بين الدول، بل غدت التزاماً يمكن مساءلة الدولة عن الإخلال به ضمن آليات تسوية المنازعات التجارية، وهو ما رفع من مستوى الإلزام ومن قيمة الحق المحمي في البيئة الدولية (منظمة التجارة العالمية،1994 ، المواد 1 و 7و8) .

وقد قررت المادة الأولى من الاتفاقية أن على الدول الأعضاء تنفيذ أحكامها كحد أدنى، مع بقائها حرة في اختيار الوسائل القانونية الملائمة داخل أنظمتها الداخلية، بل أجازت لها أن تقرر حماية أوسع من تلك المنصوص عليها دولياً ما لم تتعارض مع الاتفاقية .وهذا النص يعكس توازناً دقيقاً بين فكرة التوحيد وفكرة المرونة الوطنية؛ فالوثيقة لا تفرض شكلاً تشريعياً واحداً، لكنها تمنع الدول من النزول عن مستوى الحماية الأدنى، وهو ما يجعلها نقطة بداية لا نقطة نهاية في البناء الوطني للحماية (منظمة التجارة العالمية، 1994، المادة1).

كما تضيف المادتان 7 و 8 من الاتفاقية بعداً مهماً لفهم فلسفتها؛ إذ تؤكد المادة 7 أن حماية الملكية الفكرية يجب أن تسهم في تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا على نحو يحقق المنفعة المتبادلة للمنتجين والمستخدمين ويكفل التوازن بين الحقوق والالتزامات، بينما تشير المادة 8 إلى إمكان اتخاذ الدول تدابير ضرورية لحماية الصحة العامة والمصلحة العامة بشرط اتساقها مع أحكام الاتفاقية . وهذا يعني أن TRIPS ليست وثيقة لحماية مطلقة لأصحاب الحقوق، بل إطاراً معيارياً يحاول التوفيق بين التحفيز الاقتصادي ومتطلبات المصلحة العامة وضرورات النظام التجاري الدولي (منظمة التجارة العالمية، 1994، المادتان 7 و8؛ الويبو، 2017)

وتحيل المادة التاسعة من TRIPS إلى الأحكام الموضوعية الأساسية في اتفاقية برن، مع استبعاد الحقوق الأدبية الواردة في المادة 6 مكرراً من برن، وتؤكد في الوقت نفسه أن الحماية تنصرف إلى التعبير لا إلى الأفكار أو الإجراءات أو أساليب العمل أو المفاهيم الرياضية (منظمة التجارة العالمية، 1994، المادة 9). ويكتسب هذا التمييز أهمية مضاعفة في البيئة الرقمية، حيث تتداخل الوظيفة التقنية مع الصياغة الإبداعية في البرمجيات، والتطبيقات، وقواعد البيانات، والواجهات، والنماذج الرقمية .فلو امتدت الحماية إلى مجرد الفكرة أو الوظيفة، لتحولت الملكية الفكرية إلى عائق احتكاري واسع أمام التطوير والابتكار؛ أما قصر الحماية على التعبير فهو يتيح حماية الجهد الإبداعي دون إغلاق الباب أمام المنافسة والتطوير اللاحق (الخميس العبيدلي، 2023؛ الويبو،2017).

ولا تتجلى قيمة TRIPS في تقرير الحقوق وحده، وإنما تظهر بوضوح في الجزء الثالث المتعلق بالإنفاذ .فالمادة 41 تلزم الدول بتوفير إجراءات عادلة ومنصفة وغير معقدة على نحو غير لازم، وتسمح باتخاذ تدابير فعالة ورادعة ضد التعديات، كما تؤكد ضرورة أن تكون وسائل الانتصاف متاحة على نحو يمنع الاعتداءات ويحد منها دون أن تتحول إلى عائق غير مشروع أمام التجارة المشروعة (منظمة التجارة العالمية،1994 ، المادة41). وتكتسب هذه المادة أهمية خاصة في بيئة التجارة الإلكترونية، لأن القيمة العملية لأي حق رقمي تتوقف على السرعة والفعالية الإجرائية، لا على الاعتراف المجرد به فقط.

وتعزز المواد 46 و 50و 61 هذا البناء؛ فالمادة 46 تجيز للسلطات القضائية الأمر بإخراج السلع المنتهكة من القنوات التجارية أو إتلافها، وهو حكم له أهمية واضحة في مكافحة السلع المقلدة المتداولة عبر المتاجر الإلكترونية .أما المادة 50 فتسمح باتخاذ تدابير وقتية عاجلة لحماية الحق أو حفظ الأدلة، وهو ما يمثل ركيزة قانونية مهمة في الحالات التي يؤدي فيها التأخير إلى ضياع الأدلة الرقمية أو استمرار العرض غير المشروع على المنصة أو الموقع الإلكتروني .ثم تأتي المادة 61 لتلزم الدول بإقرار إجراءات وعقوبات جنائية على الأقل في حالات التزوير العمدي للعلامات التجارية والقرصنة ذات النطاق التجاري، بما يعني أن الاتفاقية نظرت إلى بعض صور الانتهاك باعتبارها شأناً يمس النظام العام الاقتصادي لا مجرد نزاع خاص بين طرفين (منظمة التجارة العالمية،1994 ، المواد 46 و 50و61).

ومع ذلك فإن الحدود العملية لهذا البناء تظهر في أن الاتفاقية وضعت الإطار العام للإنفاذ لكنها لم تقدم تنظيماً تفصيلياً لمسؤولية المنصات الرقمية، ولا لنماذج الإشعار والإزالة، ولا لحدود الرقابة على المحتوى، ولا لكيفية التعامل مع الأنشطة العابرة للحدود التي تتوزع عناصرها بين أكثر من دولة .ولهذا بقيت TRIPS أساساً معيارياً ضرورياً، لكنها لم تكن كافية وحدها لمواجهة تعقيدات البيئة الرقمية المعاصرة، وهو ما يفسر الحاجة إلى معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت، ثم إلى تدخلات تشريعية مقارنة على المستوى الوطني والإقليمي (U.S. Copyright Office, 2020؛ الويبو،2017).

ومن زاوية تحليلية، يمكن القول إن الأثر الأهم لاتفاقية TRIPS بالنسبة للدراسة الحالية لا يتمثل في تفاصيل كل حق على حدة، بقدر ما يتمثل في ثلاثة مبادئ كبرى هي:

1. مبدأ الحد الأدنى الملزم للحماية؛ وثانيها،
2. مبدأ الإنفاذ الفعال؛
3. مبدأ ترك الوسائل الوطنية مفتوحة شريطة عدم النزول عن المعايير الأساسية .

وهذه المبادئ الثلاثة تسمح بتقييم الإطار السعودي لاحقاً :فالسؤال ليس فقط هل توجد حماية؟ بل هل تتجاوز الحد الأدنى أو تواكبه؟ وهل تتمتع بآليات إنفاذ فعالة؟ وهل استثمرت المرونة الوطنية لتطوير حلول رقمية أكثر ملاءمة لبيئة التجارة الإلكترونية؟ (منظمة التجارة العالمية، 1994؛ الويبو، 2023).

المبحث الثاني: معاهدات الويبو وكيف واكبت العصر الرقمي

إذا كانت اتفاقية TRIPS قد وضعت القاعدة العامة للحقوق والإنفاذ، فإن التحول التقني السريع في منتصف التسعينيات أبرز الحاجة إلى نصوص تتعامل مباشرة مع الإنترنت والنسخ الرقمي والإتاحة عبر الشبكات .ومن هنا جاءت معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT) ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي(WPPT) ، اللتان عُرفتا في الأدبيات باسم "معاهدات الإنترنت"، لأنهما نقلتا الحماية من البيئة المادية إلى البيئة الرقمية من خلال مفاهيم مثل الإتاحة للجمهور، وحماية التدابير التكنولوجية، وحماية معلومات إدارة الحقوق (الويبو، 2017 ؛ الويبو، 1996 أ؛ الويبو، 1996 ب).

جاءت المادة الثامنة من معاهدة WCT لتقرر حق الإتاحة للجمهور، ومؤداه أن تمكين أفراد الجمهور من الوصول إلى المصنف في المكان والزمان اللذين يختارهما كل منهم بنفسه يعد من صور الاستغلال المحجوز لصاحب الحق (الويبو، 1996 أ، المادة8). وتمثل هذه المادة أحد أهم التحولات في القانون الدولي للملكية الفكرية؛ لأنها لم تعد تربط الحماية بالنسخة المادية أو بالتوزيع التقليدي فقط، بل ربطتها بفعل الإتاحة الرقمية عند الطلب، وهو الشكل الذي تقوم عليه اليوم خدمات البث، والمنصات السحابية، والمكتبات الرقمية، والتطبيقات، وخدمات المحتوى الإلكتروني.

وتظهر أهمية هذا الحق في أن الضرر في البيئة الرقمية قد يتحقق من مجرد تمكين الجمهور من الوصول إلى المصنف دون انتظار تحميله فعلياً أو بيعه مادياً .فعرض فيلم أو كتاب أو برنامج أو مادة صوتية على خادم أو منصة بصورة تسمح بالنفاذ إليه عند الطلب يخلق قيمة اقتصادية ويمس الحق المالي لصاحب المصنف، حتى لو لم توجد نسخة مادية واحدة متداولة. وبهذا المعنى وفرت المادة 8 أداة قانونية مهمة لملاحقة صور الاستغلال التي كانت النصوص التقليدية تجد صعوبة في إدراجها ضمن مفاهيم النسخ أو النشر أو العرض المادي (الويبو، 2017؛ الحماية القانونية للمصنفات المنشورة إلكترونيا في ظل معاهدة الويبو لحق المؤلف، 2014)

ولم تكتف معاهدة WCT بحماية الحق الموضوعي في المصنف، بل امتدت إلى حماية الوسائل التقنية التي تحرس هذا الحق. فالمادة 11تلزم الدول بتوفير حماية قانونية فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة المستخدمة من قبل أصحاب الحقوق في مباشرة حقوقهم، بينما تكفل المادة 12 حماية معلومات إدارة الحقوق من الإزالة أو التغيير على نحو يسهّل الانتهاك أو يخفي مصدر المصنف. وهذا يعني أن الحماية الدولية لم تعد تنظر إلى المصنف بمعزل عن البيئة التقنية التي يتم استغلاله من خلالها، بل صارت ترى أن العبث بالتدبير التقني أو بمعلومة إدارة الحقوق يمثل في ذاته فعلاً يهدد النظام الاقتصادي للحق (الويبو،1996 أ، المادتان 11 و12).

وفي الإطار المجاور، وسعت معاهدة WPPT الحماية لتشمل فئتين لهما أهمية كبيرة في اقتصاد المنصات :فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية. فقد قررت المادة 10 لفناني الأداء، والمادة 14 لمنتجي التسجيلات الصوتية، حق الإتاحة للجمهور على نحو يتقاطع مع البنية الواردة فيWCT ، كما قررت المادتان 18 و 19 حماية للتدابير التكنولوجية ولمعلومات إدارة الحقوق (الويبو، 1996ب، المواد 10 و 14و 18و19). وتكمن أهمية هذا التوسيع في أن اقتصاد المحتوى السمعي والبث الموسيقي يعتمد على أطراف متعددة لا ينحصرون في المؤلف وحده، وهو ما يفسر الحاجة إلى بنية أكثر مرونة في الترخيص والإنفاذ.

وتكشف معاهدتا WCT و WPPTعن أن القانون الدولي أدرك باكراً أن التحول الرقمي لا يمكن معالجته فقط بتوسيع المفاهيم القديمة، بل يحتاج أيضاً إلى مفاهيم جديدة تتصل بطبيعة الاتصال الشبكي نفسه .ومع ذلك، فإن هذه المعاهدات، رغم تقدمها الواضح، لم تفصل هي الأخرى مسألة مسؤولية المنصات الإلكترونية أو حدود التزامها بالفعل بعد تلقي الإشعار أو مدى إلزامها بالوقاية التقنية، تاركة هذا المجال للتشريعات الوطنية والإقليمية المقارنة (الويبو، 2017؛ U.S. Copyright Office, 2020).

ومن الناحية المنهجية، تسهم معاهدات الويبو في موضوع الدراسة من زاويتين مترابطتين: الأولى، أنها تمنح الباحث إطاراً معيارياً واضحاً لتكييف صور الاستغلال الرقمي التي قد يظن البعض أنها تقع خارج المفاهيم التقليدية، مثل الإتاحة عند الطلب أو

التحايل على التدابير التقنية. والثانية، أنها تكشف حدود القانون الدولي نفسه، لأن الانتقال من الاعتراف بالحق إلى هندسة الإنفاذ الفعال في المنصات والأسواق الإلكترونية ظل مهمة وطنية وإقليمية أكثر منه مهمة معاهدية صريحة (الويبو، 1996 أ؛ الويبو، 1996 ب؛ الويبو، 2023).

جدول: (2) مقارنة موجزة بين TRIPS و WCTوWPPT

الصك الدولي	طبيعة الإضافة	الأثر في البيئة الرقمية	صلة الصك بموضوع البحث
TRIPS	يضع الحد الأدنى للحقوق والإنفاذ ويربط الحماية بالنظام التجاري الدولي	يؤسس لمبدأ الإنفاذ الفعال دون تفصيل خاص بالمنصات	يوفر الإطار المعياري العام الذي يجب أن ينعكس وطنياً
WCT	يعترف بحق الإتاحة للجمهور ويحمي التدابير التكنولوجية وبيانات الحقوق	يواكب البث والمنصات والخدمات السحابية	أساس قانوني مهم لحماية المصنفات الرقمية
WPPT	يوسع الحماية إلى فناني الأداء ومنتجي التسجيلات	يحمي الاستغلال الرقمي للتسجيلات والأداء المثبت	مهم لاقتصاد المحتوى الموسيقي والسمعي الرقمي

المبحث الثالث: مسؤولية الوسيط في القانون المقارن :نماذج وتجارب دولية

لم تكن اتفاقية TRIPS ولا معاهدات الويبو كافية وحدها لحسم وضع الوسيط أو المنصة في بيئة تتداخل فيها أفعال المستخدمين مع الخدمات التقنية والإعلانية واللوجستية التي تقدمها المنصات. ومن هنا طورت الأنظمة المقارنة نماذج خاصة لمسؤولية مقدمي الخدمة، تحاول تحقيق توازن بين حماية حقوق الملكية الفكرية من جهة، وتجنب خنق الابتكار وحرية الاتصال الرقمي من جهة أخرى. ويعد النموذجان الأمريكي والأوروبي الأكثر تأثيراً في هذا المجال (U.S. Copyright Office, 2020؛ Directive 2000/31/EC؛ Regulation (EU) 2022/2065).

أسس القسم 512 من الباب 17 في القانون الأمريكي لنظام الملاذ الآمن لمقدمي الخدمة، وهو نظام يخفف من مسؤولية مقدمي الخدمة عن المحتوى أو المواد المخزنة أو المارة عبر أنظمتهم متى توافرت شروط محددة. ومن أبرز هذه الشروط :غياب العلم الفعلي بالمخالفة، والاستجابة السريعة لإشعار صحيح من صاحب الحق، واعتماد سياسة مناسبة تجاه المخالفين المتكررين، وعدم افتراض وجود التزام عام بالمراقبة المسبقة (17 U.S.C. §512؛ U.S. Copyright Office, 2020).

وقررت المادة 14 من توجيه التجارة الإلكترونية الأوروبي لعام 2000 إعفاء مزود الاستضافة من المسؤولية متى لم يكن لديه علم فعلي بالمحتوى غير المشروع أو بادر إلى إزالته بسرعة بعد العلم، كما قررت المادة 15 عدم جواز فرض التزام عام بالمراقبة على مزودي الخدمة .ثم جاء قانون الخدمات الرقمية لعام 2022 ليضيف طبقة أكثر تفصيلاً من الالتزامات الإجرائية والتنظيمية، ويميز بين أحجام المنصات ووظائفها ولا سيما المنصات الكبرى ذات التأثير الواسع في السوق والمجال العام الرقمي (Directive 2000/31/EC, Articles 14 and 15؛ Regulation (EU) 2022/2065, Articles 16, 17, 20 and 34).

وعزز القضاء الأوروبي هذه المقاربة في قضيةL’Oréal v eBay ، عندما رأت محكمة العدل الأوروبية أن مشغل السوق الإلكترونية قد لا يستفيد من الحماية المقررة للوسيط إذا أدى دوراً نشطاً يمنحه معرفة أو سيطرة على البيانات المتعلقة بالعروض المخالفة (Court of Justice of the European Union, 2011). وتكشف هذه المقارنة أن حماية الملكية الفكرية في المنصات

لا تتحقق فقط بالنص الجنائي أو المدني التقليدي، بل تحتاج إلى هندسة إجرائية دقيقة تشمل الإشعار والمهل وحفظ الأدلة والتظلم والتمييز بين المنصات الصغيرة والكبيرة، وهي عناصر ذات فائدة مباشرة عند التفكير في التطوير السعودي اللاحق.

ويمكن القول إن الفارق الرئيس بين النموذجين الأمريكي والأوروبي لا يكمن في وجود الإعفاء المشروط من عدمه، بل في مدى كثافة الالتزامات الإجرائية اللاحقة للعلم .فالنموذج الأمريكي نشأ أساساً في بيئة تشجع الابتكار وتخشى الرقابة المسبقة، بينما سار النموذج الأوروبي تدريجياً نحو تحميل المنصات، ولا سيما الكبرى، طبقة إضافية من العناية الواجبة الرقمية .وهذه النتيجة المقارنة ذات أهمية كبيرة للبحث لأنها توضح أن المشكلة لا تحل بالاختيار بين "الإعفاء" و"المسؤولية"، بل ببناء نموذج متدرج يربط المسؤولية بالدور الفعلي والحجم والعلم وسلوك المنصة بعد الإشعار (U.S. Copyright Office, 2020؛ Regulation (EU) 2022/2065).

3. الإطار النظامي السعودي:

إذا كان الإطار الدولي يضع الحد الأدنى والاتجاهات الكبرى، فإن الإطار الوطني هو المجال الذي تتحول فيه الحماية من نصوص عامة إلى قواعد تشغيلية وآليات تنفيذ ومسارات مؤسسية .وفي الحالة السعودية، يتشكل هذا الإطار من شبكة مترابطة تضم نظام التجارة الإلكترونية، ونظام حماية حقوق المؤلف، وقانون العلامات التجارية لدول مجلس التعاون كما هو مطبق وطنياً، إضافة إلى دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية في التوعية، والخدمات، والإنفاذ، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .وتبرز أهمية هذا الفصل في أن السعودية لم تكتف بالنصوص التقليدية لحماية الحقوق، بل سعت إلى بناء بيئة رقمية أكثر موثوقية من خلال الإفصاح، والتوثيق، والخدمات الإلكترونية، والقنوات الإجرائية الخاصة بحماية الحقوق (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2018؛ وزارة التجارة، 2019؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

المبحث الأول: نظام التجارة الإلكترونية، قراءة في النصوص والأهداف

صدر نظام التجارة الإلكترونية السعودي في 2019 في سياق تعزيز الثقة في السوق الرقمية وتنظيم العلاقة بين موفر الخدمة والمستهلك والرسائل والعقود والإعلانات والبيانات .ورغم أنه ليس نظاماً متخصصاً في الملكية الفكرية، فإنه يؤدي دوراً بالغ الأهمية في تشكيل البيئة التي تتحرك فيها الانتهاكات والالتزامات، لأن جزءاً كبيراً من الحماية العملية للملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية يتوقف على الإفصاح، وإمكانية التتبع، ووضوح الهوية، وإتاحة المعلومات النظامية والاتصالية عن المتجر أو التاجر أو موفر الخدمة (وزارة التجارة، 2019؛ وزارة التجارة، 2026).

وتنبع الصلة غير المباشرة بين النظام والملكية الفكرية من أن كثيراً من الانتهاكات في البيئة الرقمية لا تقع في فراغ، بل داخل علاقة تجارية أو تسويقية أو إعلانية منظمة .فعندما يبيع متجر إلكتروني منتجاً مقلداً يحمل علامة مسجلة، أو يستخدم صوراً ووصفاً ومحتوى محمياً من دون ترخيص، أو يوهم المستهلك بوجود صلة تجارية مع مالك العلامة الأصلي، فإن النزاع لا يدور فقط حول حق الملكية الفكرية المجرد، بل أيضاً حول الإخلال بواجبات الإفصاح والنزاهة والشفافية وحماية المستهلك (وزارة التجارة، 2019؛ وزارة التجارة، 2026).

يُظهر النظام هذا الدور الوقائي من خلال عدد من الأحكام التي تلزم موفر الخدمة بالإفصاح عن بياناته الأساسية، وتمكين المستهلك من معرفة هوية المتجر أو التاجر ووسائل الاتصال به وبيانات قيده، وبيان خصائص المنتج أو الخدمة وإجمالي السعر وترتيبات التسليم والدفع .وتكمن أهمية هذه الالتزامات بالنسبة لحماية الملكية الفكرية في أنها تجعل البيئة الرقمية أقل قدرة على إخفاء الفاعل الاقتصادي، ومن ثم أكثر قابلية للتتبع والشكوى والإنفاذ (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2019؛ وزارة التجارة، 2026).

ويؤكد مسار "توثيق التجارة الإلكترونية" في منصة الأعمال هذه الفكرة؛ إذ تشترط الخدمة إظهار رقم السجل والتراخيص اللازمة، وتوفير سياسات واضحة للخصوصية والاستبدال والاسترجاع والشحن، ووجود وسيلة اتصال واضحة، كما تتطلب في حالة وجود علامة تجارية مسجلة إظهار شهادة التسجيل، أو التعهد بعدم انتهاك حقوق علامة مملوكة للغير إذا لم تكن العلامة مسجلة لمقدم الطلب. وهذا الربط بين التوثيق والامتثال واحترام العلامات التجارية له قيمة عملية مهمة في تقليل جزء من مخاطر الانتحال والتضليل (وزارة التجارة، 2026؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ب).

وتكتسب المادة الثالثة من نظام التجارة الإلكترونية أهمية خاصة لأنها تحدد معيار مقر عمل موفر الخدمة لأغراض تطبيق النظام، وهو معيار يساعد على ربط العلاقة الرقمية بالإقليم الوطني. غير أن فعالية هذا المعيار تبقى محدودة عندما يكون البائع أو المتجر أو المنصة خارج المملكة أو عندما توزع عناصر المعاملة بين عدة دول، وهو ما يؤكد أن النظام ينهض بدور تنظيمي ووقائي مهم لكنه لا يحل وحده مشكلة الإنفاذ العابر للحدود (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2019 ، المادة3؛ الويبو، 2023).

ومن الوجهة التحليلية، لا ينبغي التقليل من أثر هذا الدور الوقائي؛ فالكثير من خطابات حماية الملكية الفكرية تنصرف مباشرة إلى الحق والجزاء، لكنها تغفل أن بيئة الامتثال والشفافية والإفصاح هي في ذاتها جزء من حماية الحق .والمتجر الموثق، والوصف التجاري الواضح، وسياسات الاسترجاع والشحن المعلنة، والهوية القابلة للتتبع، كلها عناصر تقلل من المساحة التي تزدهر فيها السلع المقلدة أو العروض المنتهكة .وعلى هذا الأساس، يمثل نظام التجارة الإلكترونية السعودي حماية" هيكلية "غير مباشرة للملكية الفكرية حتى وإن لم يكن نظاماً متخصصاً في هذا الموضوع.

جدول (3) التزامات التاجر الإلكتروني ذات الصلة غير المباشرة بحماية الملكية الفكرية

الالتزام	الأثر في التجارة الإلكترونية	الصلة بحماية الملكية الفكرية
الإفصاح عن الهوية والبيانات	تقليل إخفاء الهوية وزيادة قابلية التتبع	يسهل الوصول إلى المخالف وتوجيه الإشعار والشكوى
إيضاح خصائص المنتج والسعر	تقليل التضليل والغش	يحد من تسويق السلع المقلدة والعروض المضللة
سياسات الخصوصية والاسترجاع والشحن	رفع الثقة والامتثال	يعزز البيئة النظامية التي تسمح بالتحقق من مشروعية النشاط
توثيق المتجر	ربط المتجر ببيانات نظامية معتمدة	يدعم التحقق من صحة استعمال العلامة وعدم الانتحال

المبحث الثاني: نظام حماية حقوق المؤلف، حماية المبدع في الفضاء الرقمي

يمثل نظام حماية حقوق المؤلف في المملكة الأداة النظامية الأساسية لحماية المصنفات الإبداعية، سواء اتخذت شكلاً مادياً تقليدياً أو شكلاً رقمياً متداولاً عبر الإنترنت .وإذا كان نظام التجارة الإلكترونية يبني بيئة الثقة والامتثال، فإن نظام حق المؤلف يحمي" الحق ذاته "ويمنح صاحبه مركزاً قانونياً يمكنه من منع الاستغلال غير المشروع والمطالبة بوقف التعدي والتعويض والجزاءات المقررة نظاماً (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2003؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 أ).

يقوم نظام حماية حقوق المؤلف السعودي على فكرة حماية المصنفات الأصلية في المجالات الأدبية والعلمية والفنية وغيرها من صور التعبير الإبداعي، من دون قصر الحماية على دعامة مادية محددة. ومن ثم فإن البرمجيات، والمحتوى السمعي والبصري،

وقواعد البيانات المحمية في حدودها القانونية، والصور، والكتابات، والمحتوى المنشور إلكترونياً، يمكن أن يدخل ضمن نطاق الحماية متى توافرت الشروط النظامية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2003؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 د).

وفي البيئة الرقمية، تتعاظم أهمية الحق المالي المرتبط بالإتاحة؛ لأن الاستغلال لم يعد ينحصر في النسخ الورقي أو النسخة المادية، بل أصبح يتم عبر الرفع على المنصات، والبث عند الطلب، والتخزين السحابي، والتنزيل، والمشاركة عبر الروابط والخدمات الإلكترونية. وهذه الصور، وإن اختلفت تقنياً عن النشر التقليدي، إلا أنها تمس الجوهر الاقتصادي نفسه للحق، وهو ما ينسجم مع الاتجاه الذي كرسته معاهدات الويبو بشأن حق الإتاحة للجمهور (الويبو،1996 أ، المادة8 ؛ وهيبه، 2023).

يوفر النظام السعودي وسائل متعددة للإنفاذ، منها وقف التعدي، والمصادرة، والتعويض، والجزاءات والعقوبات، كما طورت الهيئة السعودية للملكية الفكرية قنوات إلكترونية للبلاغات والشكاوى، ودليلاً إرشادياً وتوعوياً في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة، ومسارات مؤسسية مرتبطة باحترام حقوق الملكية الفكرية .غير أن التحدي الأكبر لا يكمن في أصل الاعتراف بالحماية، بل في تطبيقها السريع والفعال في البيئة الرقمية حيث قد يعاد نشر المحتوى فور حذفه أو يتم عبر حسابات مجهولة أو خارجية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء،2003 ؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية،2025 أ؛ الويبو،2023).

ومن اللافت في البيئة الرقمية أن الانتهاك قد لا يأخذ فقط صورة النسخ التام، بل قد يتخذ صورة الإتاحة الجزئية أو إعادة الصياغة أو تقطيع المحتوى أو إعادة رفعه داخل منصات أخرى أو توظيفه في الحملات التسويقية الرقمية من غير ترخيص .وهذا يفرض قراءة مرنة للحق المالي والأدبي على السواء، ويؤكد أهمية التثقيف المهني للمستخدمين والمتاجر وصناع المحتوى بأن البيئة الرقمية لا تلغي الملكية الفكرية، بل قد تجعلها أكثر حساسية للتعدي (الهيئة السعودية للملكية الفكرية،2025 أ؛ الحماية القانونية للمصنفات المنشورة إلكترونيا في ظل معاهدة الويبو لحق المؤلف، 2014).

المبحث الثالث: نظام العلامات التجارية ودور الهيئة السعودية للملكية الفكرية

تمثل العلامة التجارية في التجارة الإلكترونية أصلاً غير ملموس بالغ الأهمية؛ فهي أداة التمييز الأولى في سوق لا يرى فيه المستهلك المنتج مباشرة، بل يراه عبر صور ووصف وحسابات وإعلانات وروابط ومنصات تقييم .ولذلك فإن تقليد العلامة أو انتحالها في البيئة الرقمية لا يضر صاحبها وحده، بل يضرب الثقة في السوق ويضلل المستهلك ويفسد المنافسة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2014/2016؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية،2025 ب).

يخضع تنظيم العلامات التجارية في المملكة للإطار الخليجي المطبق وطنياً، الذي يمنح صاحب العلامة المسجلة الحق في منع الغير من استعمالها أو استعمال علامة مشابهة لها على نحو يؤدي إلى اللبس بالنسبة للسلع أو الخدمات المسجلة عنها .وتكتسب هذه القاعدة أهمية مضاعفة في السوق الرقمية؛ لأن العلامة لا تستخدم فقط على المنتج نفسه، بل في اسم الحساب، وواجهة المتجر، والوصف الإعلاني، والكلمات المفتاحية، والروابط، والصور، والبيانات الوصفية (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2014/2016).

تتخذ الاعتداءات الرقمية على العلامات التجارية صوراً متعددة، من أبرزها :بيع سلع مقلدة عبر المتاجر الإلكترونية، واستخدام العلامة أو ما يشبهها في الإعلانات المدفوعة أو البيانات الوصفية بهدف جذب المستهلكين، وإنشاء مواقع أو حسابات تنتحل صفة صاحب العلامة أو توهم بوجود صلة تجارية معه .وقد أوضحت الهيئة السعودية للملكية الفكرية في موادها التوعوية والدليل المتعلق بالعلامات التجارية أهمية تسجيل العلامة والإنفاذ ضد تقليدها أو استعمالها دون سند (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ب).

جاء تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية عام 2018 لتوحيد الاختصاص المؤسسي في مجال الملكية الفكرية، وتطوير السياسات والخطط والبرامج، وتمثيل المملكة، ورفع الوعي، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتعزيز احترام الحقوق.

وفي إطار التجارة الإلكترونية، تبدو أهمية الهيئة في ثلاثة مستويات مترابطة :مستوى الخدمات والتسجيل والبحث، ومستوى التوعية والاحترام، ومستوى الشكاوى والإنفاذ والتنسيق مع الجهات الشريكة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2018؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

كما تظهر أهمية الهيئة في البعد العملي للإنفاذ. فقد نشرت في عام 2022 إحصائيات أعمال التفتيش للنصف الأول من العام، وأشارت إلى ضبط أكثر من خمسة ملايين مادة منتهكة، وتنفيذ أكثر من خمسة آلاف زيارة إنفاذ، شملت 869 زيارة متسوق خفي، إضافة إلى حجب وإزالة 3,036 موقعاً إلكترونياً ومحتوى مخالفاً لأنظمة الملكية الفكرية .وتكشف هذه الأرقام عن أن الإنفاذ في البيئة الرقمية لم يعد عملاً نظرياً أو موسمياً، بل أصبح مجالاً يعتمد على الرصد والتفتيش والعمل الإلكتروني المتكامل (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022).

ومن التطبيقات العملية التي تبرز وظيفة الهيئة في التجارة الإلكترونية ما أعلنته من توضيح لأصحاب المتاجر الإلكترونية المسجلة علاماتهم التجارية بشأن آلية تقديم شكوى عند الاعتداء على العلامة من الغير دون ترخيص. وهذا الإعلان، وإن كان إجرائياً في ظاهره، يكشف وجود توجه عملي لبناء مسارات إنفاذ رقمية أكثر مباشرة، لكنه يبرز في الوقت نفسه الحاجة إلى مزيد من التأطير الإجرائي الأوضح لعلاقة المنصة بالشكوى وبحفظ الأدلة وبتنفيذ الإجراء المطلوب بعد التبليغ (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025ج؛ وهيبه، 2023).

شكل (1): خط زمني موجز للتطور المؤسسي والتنظيمي السعودي في موضوع الدراسة

2018: تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية وتوحيد الاختصاص المؤسسي في مجال الملكية الفكرية

2019: صدور نظام التجارة الإلكترونية بوصفه إطاراً لبناء الثقة والامتثال في السوق الرقمية

2022: نشر مؤشرات تفتيش وإنفاذ رقمية تظهر توسع العمل الميداني والإلكتروني في حماية الحقوق

2025–2026: تصاعد الأدلة الإرشادية والخدمات الرقمية ونتائج قياس الوعي بالملكية الفكرية

جدول (4): صور الاعتداء الرقمي على العلامات التجارية وآثارها العملية

صورة الاعتداء	الوصف العملي	الأثر القانوني أو السوقي
بيع سلع مقلدة	عرض منتجات تحمل علامة مسجلة دون أصل أو ترخيص	تضليل المستهلك والإضرار بالسمعة والمنافسة
الإعلانات المدفوعة المضللة	استخدام العلامة أو ما يقاربها لجذب الزيارات	الاستفادة غير المشروعة من الشهرة التجارية

الحسابات والمواقع المنتحلة	إنشاء حساب أو موقع يوهم بالارتباط بصاحب العلامة	إرباك السوق وصعوبة التمييز والثقة
البيانات الوصفية والكلمات المفتاحية	زرع العلامة في الوصف أو البحث بشكل مضلل	تحويل الطلب إلكترونياً بعيداً عن صاحب الحق

3. إشكاليات الإنفاذ العابر للحدود

يمثل هذا الفصل الاختبار الحقيقي للمنظومة القانونية؛ فالقانون قد يقرر الحق بوضوح، لكن قيمة هذا الحق تتوقف على القدرة على إنفاذه في واقع تتوزع عناصره بين دول مختلفة ووسطاء متعددي الوظائف. ففي البيئة الرقمية لا يظهر المعتدي دائماً بوصفه شخصاً واحداً داخل إقليم واحد، بل قد يكون بائعاً على منصة أجنبية، أو حساباً مجهولاً، أو مجموعة من الخدمات المترابطة التي تشمل منصة عرض، ومزود استضافة، وشركة دفع، ومعلنًا رقمياً، وخدمة شحن .ولهذا فإن الإشكاليات العملية للإنفاذ العابر للحدود تتجمع حول ثلاثة محاور: مسؤولية المنصات الرقمية، وتنازع القوانين والاختصاص القضائي، والتحديات العملية التي تفصل بين النص والتطبيق.

المبحث الأول: مسؤولية المنصات الرقمية وسيط أم شريك؟

أصبحت المنصات الرقمية لاعباً مركزياً في التجارة الإلكترونية المعاصرة؛ فهي لا تقتصر على الاستضافة التقنية، بل قد تنظم ترتيب الظهور، وتدير وسائل الدفع، وتتحكم في تصنيفات البائعين، وتمنح الشارات والثقة، وتؤثر في الوصول إلى المستهلك من خلال الخوارزميات والإعلانات .ومن ثم فإن السؤال عن مسؤوليتها عن انتهاكات الملكية الفكرية لم يعد سؤالاً هامشياً، بل صار من أهم الأسئلة في السياسة التشريعية الرقمية (U.S. Copyright Office, 2020؛ الاتحاد الأوروبي، 2022).

يدور التمييز في الفقه المقارن حول فكرة مركزية مفادها أن المنصة لا تعامل بوصف واحد في جميع الأحوال، بل ينظر إلى دورها الفعلي في النشاط محل النزاع. فإذا كانت المنصة تكتفي بتوفير حيز تقني محايد لتخزين المحتوى أو عرض العروض من دون تدخل فعلي في صياغتها أو ترويجها أو الاستفادة المباشرة منها، اقتربت من وصف الوسيط المحايد. أما إذا تجاوزت ذلك إلى ترتيب الظهور، وتحسين العرض، وإدارة السداد، وحيازة بيانات تفصيلية عن النشاط المخالف، والاستمرار في الاستفادة بعد العلم، فإنها تقترب من الفاعل النشط أو الشريك في الأثر السوقي للانتهاك (U.S. Copyright Office, 2020؛ Court of Justice of the European Union, 2011).

في الولايات المتحدة، يقوم البناء على القسم 512 من قانون حق المؤلف الأمريكي، الذي يمنح المنصة أو مقدم الخدمة حماية مشروطة ما دامت الشروط قائمة، وأهمها غياب العلم والاستجابة المناسبة للإشعار وسياسة المخالفين المتكررين وعدم وجود التزام عام بالمراقبة .أما في الاتحاد الأوروبي، فقد تأسس الإعفاء المشروط أولاً في التوجيه لعام 2000، ثم تطور عبر قانون الخدمات الرقمية الذي حافظ على الفكرة العامة للإعفاء لكنه أضاف التزامات إجرائية وتنظيمية أشد تفصيلاً، وميز بين أحجام المنصات ووظائفها (17 U.S.C. 512؛ Directive 2000/31/EC؛ Regulation (EU) 2022/2065).

في السياق السعودي، لا يوجد حتى الآن نظام تفصيلي مستقل يماثل القسم 512 الأمريكي أو قانون الخدمات الرقمية الأوروبي فيما يخص مسؤولية المنصات عن انتهاكات الملكية الفكرية. ومع ذلك، لا يعني هذا غياب المسؤولية، بل يعني أن تحديدها يمر حالياً عبر القواعد العامة، والأنظمة ذات الصلة، وموقع المنصة في العلاقة التعاقدية أو السوقية، ومدى علمها بالمخالفة، وما إذا كانت قد اتخذت خطوات مناسبة بعد التبليغ (وزارة التجارة، 2019؛ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2003؛ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2014/2016).

إذا تلقت منصة رقمية إشعاراً واضحاً من صاحب علامة تجارية أو من الجهة المختصة يفيد بأن مجموعة من الروابط أو العروض تبيع سلعاً مقلدة، ثم استمرت ـ رغم العلم ـ في إبراز هذه العروض أو تحصيل العمولات عنها أو الترويج لها ضمن النتائج الموصى بها، فإن مركزها القانوني يقترب من الفاعل النشط لا من الوسيط المحايد. أما إذا استجابت سريعاً، وجمدت العرض، وحفظت السجلات، وأتاحت مساراً للتظلم من صاحب العرض، فإنها تقترب من نموذج المسؤولية المشروطة المتوازن (Court of Justice of the European Union, 2011؛ U.S. Copyright Office, 2020).

ويبدو من المقارنة أن السياسة التشريعية الأنسب للسعودية ليست استنساخ نموذج أجنبي بحذافيره، بل تبني إطار مرحلي متدرج يراعي حجم المنصة وطبيعة تدخلها وواقع السوق المحلية .فالمنصة الصغيرة المحلية ليست في مركز المنصة العالمية متعددة الوظائف ذات القدرة الخوارزمية والإعلانية واللوجستية الواسعة، كما أن تحميل جميع المنصات التزاماً عاماً بالمراقبة قد يضر بالابتكار وحرية التداول المشروع .لذلك فإن الحل الأكثر اتزاناً يتمثل في مسؤولية مشروطة واضحة المعايير، لا في مسؤولية مطلقة ولا في فراغ تشريعي (وهيبه،2023 ؛ الاتحاد الأوروبي، 2022؛ U.S. Copyright Office, 2020).

جدول (5): مقارنة بين النماذج الثلاثة في مسؤولية المنصات الرقمية

المعيار	الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	السعودية حالياً
أساس الإعفاء أو الحد من المسؤولية	الملاذ الآمن في 512	الإعفاء المشروط بموجب التوجيه ثمDSA	لا يوجد نظام موحد خاص بالملكية الفكرية والمنصات
أثر العلم أو الإشعار	حاسم في سقوط الملاذ الآمن أو بقائه	حاسم مع التزامات إجرائية أوضح بعد DSA	يعتمد على القواعد العامة والتكييف القضائي
الرقابة العامة	لا التزام عام بالمراقبة	لا التزام عام بالمراقبة مع عناية واجبة متدرجة	لا تنظيم صريح والنهج العملي ما يزال في طور التبلور
وضع المنصات الكبرى	لا تمييز بنيوي مماثل لـ DSA	التزامات مخاطر وشفافية إضافية	الحاجة قائمة لتفكير تشريعي تدريجي يناسب السوق السعودية

المبحث الثاني: تنازع القوانين والاختصاص القضائي، أي قانون يحكم؟ وأي قضاء يختص؟

تكشف المنازعات الرقمية العابرة للحدود عن فجوة هيكلية بين الطبيعة العالمية للإنترنت والطبيعة الإقليمية للقانون . فالحق الفكري قد يكون وطنياً من حيث مصدره أو نطاق إنفاذه، لكن الاعتداء عليه قد يقع عبر نشاط عابر للحدود أو يوجه إلى أكثر من سوق في اللحظة نفسها. ومن هنا يبرز سؤالان متلازمان: أي قانون يحكم النزاع؟ وأي جهة قضائية تملك الاختصاص بنظره؟ (الويبو، 2023؛ الخميس العبيدلي، 2023).

تقوم الضوابط التقليدية للقانون الدولي الخاص عادة على مكان إبرام العقد، أو مكان تنفيذه، أو موطن المدعى عليه، أو مكان وقوع الفعل الضار. غير أن البيئة الرقمية تجعل هذه الضوابط أقل يقيناً؛ فالعقد قد ينعقد بنقرة إلكترونية من دون مجلس تعاقد مادي، والتنفيذ قد يتوزع بين البائع والمنصة ومزود الدفع والشحن في دول مختلفة، والمحتوى أو العرض قد يكون متاحاً في لحظة واحدة لعدة أسواق. ولذلك لم يعد ممكناً الاكتفاء بهذه المعايير بصورة ميكانيكية، بل صار من الضروري البحث عن الصلة الاقتصادية والتنظيمية الحقيقية بين النشاط محل النزاع والسوق المستهدفة (الويبو، 2023؛ الخميس العبيدلي، 2023).

أحد أهم المعايير الحديثة في هذا الباب هو معيار "استهداف السوق" أو "توجيه النشاط" إلى دولة معينة. وقد أوضحت محكمة العدل الأوروبية في قضية Pammer and Hotel Alpenhof أن مجرد إمكانية الوصول إلى الموقع من دولة المستهلك لا تكفي وحدها لإثبات التوجيه، وإنما ينبغي النظر إلى مجموعة من المؤشرات، مثل اللغة المستخدمة، والعملة، وإتاحة الحجز أو الشحن، والطابع الدولي للنشاط، والوسائل الإعلانية الموجهة، واستخدام أسماء نطاق أو بيانات اتصال تدل على استهداف تلك السوق (Court of Justice of the European Union, 2010).

وهذا المعيار مفيد في منازعات الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛ لأنه يربط الاختصاص والقانون الواجب التطبيق بالواقع الاقتصادي الفعلي لا بالوصف التقني الشكلي. فإذا كانت منصة أجنبية تعرض منتجات بواجهة عربية، وتسعر بالريال السعودي، وتتيح الشحن إلى المملكة، وتخاطب المستهلك السعودي بخدمات ما بعد البيع أو الإعلانات المستهدفة، فإن القول باستهداف السوق السعودية يبدو أقرب إلى المنطق القانوني والاقتصادي من الاكتفاء بالقول إن المنصة أجنبية أو أن خوادمها خارج المملكة (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2019 ، المادة3؛ Court of Justice of the European Union, 2010).

حتى إذا أمكن تأسيس الاختصاص للقضاء الوطني، فإن تنفيذ الحكم يظل الحلقة الأضعف في كثير من المنازعات العابرة للحدود، ولا سيما حين لا يكون للمدعى عليه وجود فعلي داخل الإقليم الوطني أو حين تكون الأدلة موزعة بين شركات ومنصات وخوادم متعددة. ولهذا تكتسب مسألة حفظ الأدلة الإلكترونية والسجلات وبيانات الاتصال والتعاملات أهمية خاصة؛ فالتأخير في طلبها أو في حفظها قد يؤدي إلى ضياعها أو تعديلها أو صعوبة ربطها بالفاعل الحقيقي (الويبو، 2023).

كما أن التحول الرقمي للقضاء والإجراءات في المملكة يمثل خطوة مساعدة في هذا الباب، لأنه يخفف من الأعباء الشكلية والزمانية على أطراف النزاع، لكنه لا يغني وحده عن الحاجة إلى تطوير ضوابط أوضح بخصوص الكشف السريع عن البيانات وحفظ الأدلة الرقمية والتعاون مع الوسطاء .فالإجراء الداخلي قد يكون كفؤاً، لكن النزاع العابر للحدود يظل في حاجة إلى وسائل تعاون أوسع، وإلى صياغة أوضح للصلة بين السوق الوطنية والنشاط الإلكتروني الموجه إليها (وزارة التجارة، 2019؛ الويبو، 2023).

شكل (2): مسار تحليلي مبسط لتحديد الاختصاص والقانون الواجب التطبيق في النزاعات الرقمية

تحديد صاحب الحق وطبيعة الحق المعتدى عليه: حق مؤلف، علامة، محتوى رقمي، أو عرض تجاري مضلل

فحص عناصر الاستهداف: اللغة، العملة، الشحن، الإعلان الموجه، خدمة العملاء، والواجهة السوقية

تحديد مواضع الصلة القانونية: مقر البائع، مقر المنصة، السوق المستهدفة، ومكان تحقق الأثر

تقييم إمكان بسط الولاية الوطنية مع مراعاة مبدأ الإقليمية والحاجة إلى التعاون العابر للحدود

الانتقال إلى حفظ الأدلة والطلب العاجل بالإزالة أو التجميد أو الكشف عن البيانات بحسب الحال

المبحث الثالث: التحديات العملية من النص إلى التطبيق، والحلول المقترحة

يبين التحليل السابق أن أكبر فجوة في موضوع البحث لا تقع في نصوص الحماية ذاتها، بل في الانتقال من النص إلى التطبيق . فالقانون يستطيع أن يقرر حقاً واضحاً وأن يضع جزاءات مقنعة، لكن البيئة الرقمية قد تجعل الوصول إلى المعتدي أو وقف الضرر أو حفظ الأدلة أو تنفيذ القرار أموراً أكثر صعوبة بكثير مما تفترضه الصياغة المجردة .ولهذا فإن قراءة الحماية من زاوية "التحديات العملية" ضرورية لفهم حدود الفعالية الفعلية للنظام السعودي والدولي معاً (الويبو، 2023؛ U.S. Copyright Office, 2020).

تعد صعوبة تتبع المخالفين من أبرز تحديات البيئة الرقمية؛ إذ يمكن للبائع أو الناشر أن يستخدم حسابات مجهولة أو بيانات مضللة أو خدمات وسيطة أو أدوات تخفي صلته المباشرة بالنشاط المخالف. ويزداد الأمر تعقيداً عندما يتوزع النشاط بين حساب على منصة، وخدمة دفع، ورقم تواصل، ومزود استضافة، وواجهة متجر ظاهرية، من دون أن تكون هوية الفاعل الاقتصادي واضحة من اللحظة الأولى .وفي هذه الحالات يتحمل صاحب الحق عبئاً كبيراً في جمع الأدلة وربطها ببعضها وإثبات نسبتها إلى شخص أو كيان معين (وهيبه، 2023؛ الويبو، 2023).

كما أن الطبيعة الرقمية للأدلة نفسها تجعلها سريعة الزوال أو التعديل أو الإخفاء .فالروابط قد تحذف، والصفحات قد تعدل، والعروض قد تنتقل من منصة إلى أخرى، والبيانات قد لا تكون متاحة إلا للمنصة أو لمقدم الخدمة .ومن هنا فإن الإجراء الفعال لا بد أن يراعي عنصر الزمن، وأن يتيح لصاحب الحق أو للجهة المختصة وسائل مناسبة لحفظ الأدلة الإلكترونية بسرعة، وإلا صار الحق في الإثبات أضعف من الحق في الحماية الموضوعية (U.S. Copyright Office, 2020؛ الويبو، 2023).

وتتسم البيئة الرقمية بسرعة انتشار غير مسبوقة .فالمصنف المقرصن أو العرض المخالف قد ينتشر خلال دقائق عبر روابط وحسابات ونسخ متعددة، وقد يعاد رفعه بعد حذفه بسهولة، وهو ما يجعل التدخل القانوني بطبيعته أبطأ من مسار الاعتداء. وهذه المفارقة الزمنية تمثل أحد أكبر أسباب الفجوة بين النص والتطبيق؛ لأن الأدوات القضائية والإدارية التقليدية صممت في الأصل لوقائع أبطأ وأقل قابلية للنسخ الفوري (الويبو، 2017؛ U.S. Copyright Office, 2020)

وتكشف بعض المؤشرات الصادرة عن الهيئة السعودية للملكية الفكرية أن الإنفاذ الرقمي بات مكوناً حقيقياً في السياسة العملية للحماية. فقد أعلنت الهيئة في 2022 أن الحملات التفتيشية للنصف الأول من العام أسفرت عن ضبط أكثر من خمسة ملايين مادة منتهكة، وتنفيذ أكثر من خمسة آلاف زيارة إنفاذ، منها 869 زيارة متسوق خفي، إلى جانب حجب وإزالة 3,036 موقعاً إلكترونياً ومحتوى مخالفاً. وتدل هذه الأرقام على أن الانتهاك في البيئة الرقمية ليس محدوداً أو هامشياً، بل له بعد كمي وعملي واسع النطاق (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022).

كما أظهرت الهيئة في نتائج قياس مستوى الوعي لعام 2025 ـ المنشورة في مطلع 2026 ـ ارتفاع المؤشر العام للوعي بالملكية الفكرية في المملكة إلى 70.7% مقارنة بـ 65.8% في العام السابق، وهو ما يدل على أن بناء ثقافة احترام الحقوق يشكل بعداً موازياً

للإنفاذ لا يقل أهمية عنه. فالوعي يحد من الطلب على السلع المقلدة، ومن التهاون في إعادة نشر المحتوى، ويساعد على خلق سوق أكثر التزاماً واحتراماً للحقوق (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 ب).

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح مجموعة من الحلول العملية والتشريعية:

1. تطوير إطار إجرائي وطني واضح لمسؤولية المنصات الرقمية، يقوم على نموذج المسؤولية المشروطة، ويحدد متى تعد المنصة وسيطاً محايداً ومتى تعد فاعلاً نشطاً، مع تنظيم الإشعار والإجراء، ومهل الاستجابة، وحفظ الأدلة، ومسارات التظلم.
2. تعزيز التكامل بين نظام التجارة الإلكترونية وأنظمة الملكية الفكرية من خلال ربط الامتثال التجاري الإلكتروني ببيانات الملكية الفكرية ذات الصلة .
3. دعم الإنفاذ التقني الذكي عبر استخدام أدوات تحليل البيانات والرصد الآلي لاكتشاف الأنماط المتكررة للانتهاكات، مع عدم إغفال ضمانات التظلم والمراجعة البشرية .
4. تعزيز التعاون القضائي والتنظيمي العابر للحدود.
5. الاستمرار في رفع الوعي وبناء الامتثال المجتمعي والمهني (U.S. Copyright Office, 2020؛ الاتحاد الأوروبي، 2022؛ الويبو،2023 ؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 ب).

ومن زاوية الاقتصاد القانوني، فإن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تجعل حق الملكية الفكرية أكثر اتصالاً بتكلفة المعاملة .فكلما كانت آليات التحقق من الهوية والتسجيل والإنفاذ أبطأ أو أغلى، ارتفعت تكلفة حماية الحق ومال أصحاب الحقوق إلى التسويات الخاصة أو إلى الامتناع عن دخول بعض الأسواق .وهذا المعطى مهم في السياق السعودي؛ إذ إن بناء سوق رقمية موثوقة لا يعني فقط إصدار نصوص متفرقة، بل تقليل الكلفة الزمنية والإجرائية للتبليغ والتحقق والحجب وإثبات الصلة بين النشاط المخالف وصاحبه.

ومن هنا فإن مسارات التوثيق والبحث والبلاغات الرقمية لا تعد أدوات إدارية محايدة، بل هي جزء من السياسة القانونية التي تحدد ما إذا كانت السوق الوطنية جاذبة للأعمال الأصلية أو طاردة لها (الويبو، 2023؛ وزارة التجارة، 2026).

ومن زاوية العدالة الإجرائية يفرض موضوع المنصات الرقمية ضرورة الجمع بين السرعة والضمان .فالسرعة مطلوبة لأن التأخير يسمح باستمرار التعدي وتضاعف أثره الرقمي، لكن الضمان مطلوب لأن القرارات المتعجلة قد تؤدي إلى حجب محتوى مشروع أو إقصاء تاجر أو صانع محتوى من السوق من دون مراجعة كافية. ولذلك فإن النظم المقارنة الحديثة لا تكتفي بفكرة الإزالة، بل تضيف إليها بيان الأسباب، وحفظ السجلات، وإمكان الاعتراض، والتدرج في المعالجة .وهذه العناصر يمكن أن تستفاد في أي تطوير سعودي لاحق بحيث يبقى الهدف حماية الحق من غير إخلال مفرط بمبادئ الشفافية والإنصاف (الاتحاد الأوروبي، 2022؛ U.S. Copyright Office, 2020).

كما أن الموضوع يثير بعداً مهماً يتعلق بالعلاقة بين حماية الملكية الفكرية وحماية المستهلك .فالسلعة المقلدة لا تضر فقط بصاحب العلامة، بل قد تضر بالمستهلك من حيث الجودة أو السلامة أو الثقة في السوق .والمصنف المقرصن أو المزور لا يمس فقط الحق المالي والأدبي للمؤلف، بل قد يقوض أيضاً الثقة في المصادر الرقمية ويشجع على اقتصاد غير نظامي.

ومن ثم فإن بناء الحماية في التجارة الإلكترونية يستفيد من التنسيق بين سلطات الملكية الفكرية، والجهات المعنية بحماية المستهلك، والجهات الرقابية التجارية، بما يخلق شبكة إنفاذ أكثر فعالية من التحرك المنعزل لكل جهة على حدة (وزارة التجارة، 2019؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022).

رسم بياني (1): مؤشرات مختارة من إنفاذ الملكية الفكرية في السعودية خلال النصف الأول من عام2022، اعتماداً على ما أعلنته الهيئة السعودية للملكية الفكرية عن المواد المنتهكة المضبوطة، وزيارات الإنفاذ، وزيارات المتسوق الخفي، وعمليات الحجب والإزالة (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022)

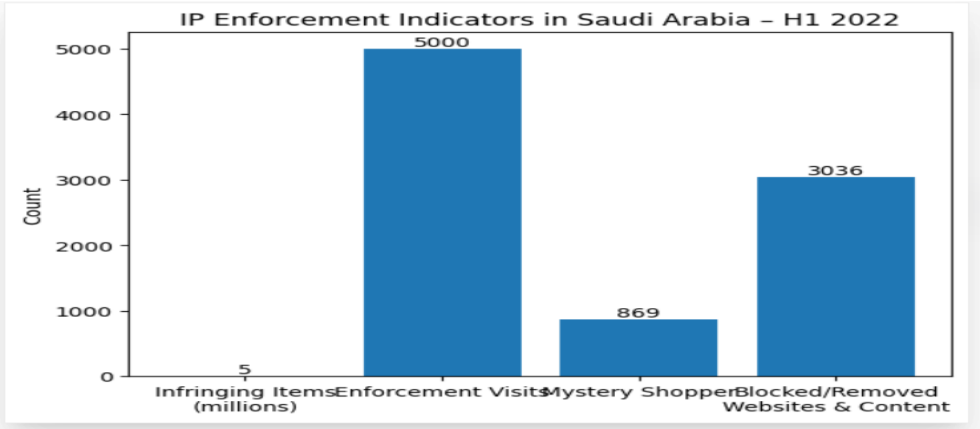

شكل (3): دورة مقترحة للإنفاذ الرقمي الفعال في منازعات الملكية الفكرية

تلقي البلاغ أو الإشعار المسبب من صاحب الحق أو الجهة المختصة

التحقق الأولي السريع من الجدية وتحديد نوع الحق المنتهك وطبيعة المنصة

حفظ الأدلة الرقمية وتجميد الروابط أو العروض محل الاشتباه عند اللزوم

إجراء المنصة أو الوسيط: إزالة أو تعليق أو حجب أو طلب إيضاح وفق مهلة واضحة

إتاحة مسار للتظلم والمراجعة ثم الانتقال عند الحاجة إلى المسار القضائي أو الإداري

سيناريوهات تطبيقية موسعة وتعزيز البعد التنظيمي

السيناريو الأول: متجر أجنبي يوجه عروضه إلى السوق السعودية

في هذا السيناريو يعرض متجر أجنبي منتجات تحمل علامة مشهورة بواجهة عربية وتسعير بالريال السعودي مع إتاحة الشحن إلى داخل المملكة. وتبرز هنا ثلاث طبقات من التحليل :أولها طبقة استهداف السوق التي تقوي صلة النشاط بالنظام السعودي، وثانيها طبقة مشروعية العلامة والعروض المعروضة، وثالثها طبقة مسؤولية المنصة أو السوق الإلكترونية التي تستضيف النشاط وتروج له .ويكشف هذا المثال أن مجرد وجود المتجر خارج المملكة لا ينبغي أن يحول دون فحص مدى استهدافه للسوق الوطنية، ولا سيما إذا كان يستفيد اقتصادياً من المستهلك السعودي ويوجه إليه رسائل وإعلانات وخدمات ما بعد البيع .كما يبين أن الحماية الفعالة لا تقوم فقط على دعوى موضوعية لاحقة، بل على سرعة حفظ الأدلة والقدرة على تفعيل الإشعار والتعاون مع المنصة (Court of Justice of the European Union, 2010؛ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2014/2016؛ الويبو، 2023).

السيناريو الثاني: إعادة رفع محتوى محمي بعد إزالته

قد تستجيب المنصة لطلب الإزالة في شأن مصنف رقمي محمي بحق المؤلف، لكن المستخدم ذاته أو مستخدمين آخرين يعيدون رفع المحتوى خلال وقت وجيز بروابط مختلفة وحسابات متعددة. ويكشف هذا السيناريو أن نموذج الإشعار والإزالة، رغم ضرورته، قد لا يكون كافياً إذا بقي تفاعلياً بحتاً لا يملك أدوات للتعامل مع الأنماط المتكررة للانتهاك .كما يوضح أهمية التمييز بين المنصة التي تبذل جهداً معقولاً لمنع التكرار، والمنصة التي تكتفي بإزالة شكلية ثم تعيد خوارزمياتها إبراز المحتوى ذاته بعد دقائق. وفي هذا السياق تبرز الحاجة إلى حلول تقنية وقانونية متوازنة تراعي حماية الحق من جهة، وعدم تحويل المنصات إلى رقيب مطلق من جهة أخرى (U.S. Copyright Office, 2020؛ الويبو،2017).

السيناريو الثالث: حساب ينتحل صفة صاحب علامة تجارية

قد لا يقتصر الاعتداء على بيع سلعة مقلدة، بل قد يأخذ صورة إنشاء حساب أو موقع يوهم بالانتماء إلى صاحب العلامة الأصلي، ويستعمل شعاره وصوره وخطابه التسويقي. وفي هذه الحالة لا يكون الضرر موجهاً إلى صاحب الحق وحده، بل يمتد إلى جمهور المستهلكين الذين يتعاملون مع واجهة تنتحل صفة الكيان الأصلي، وقد تترتب على ذلك أضرار مالية وسمعية واسعة. ويبين هذا المثال أن البيئة الرقمية تضخم أثر الانتحال لأن العلامة تعمل فيها بوصفها أداة ثقة قبل أن تكون أداة تمييز تقني، وهو ما يجعل سرعة المعالجة والوضوح الإجرائي في غاية الأهمية، ولا سيما في مرحلة التبليغ والحجب وحفظ سجلات الدفع والاتصال (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ب؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ج).

السيناريو الرابع: منصة محايدة ظاهرياً لكنها نشطة اقتصادياً

قد تدفع بعض المنصات بأنها مجرد وسيط تقني محايد، غير أن طبيعة خدماتها قد تكشف عن دور أعمق يتمثل في ترتيب الظهور، ومنح مزايا ترويجية، وتحليل الطلب، وإدارة الشحن أو السداد، وفرض شروط على البائعين تؤثر مباشرة في وصول السلعة أو المحتوى إلى المستهلك .ويكشف هذا المثال أن الوصف القانوني للمنصة يجب أن يبنى على الواقع العملي لا على الوصف الشكلي الذي تختاره لنفسها. فكلما ازداد تدخل المنصة في العناصر الجوهرية للمعاملة أو في تحسين ظهور العرض والاستفادة منه، ازدادت مبررات إخضاعها لمسؤولية مشروطة أكثر وضوحاً. وتبدو دلالة هذا التحليل قوية في ضوء قضية L’Oréal v eBay وفي ضوء التطور الأوروبي من التوجيه إلى قانون الخدمات الرقمية (Court of Justice of the European Union, 2011؛ الاتحاد الأوروبي، 2022).

السيناريو الخامس: تضارب المصالح بين سرعة الإزالة وحقوق الدفاع

ليس كل إخطار مقدماً من صاحب حق صحيحاً أو كاملاً بالضرورة، وقد تستخدم بعض الإشعارات بصورة تعسفية لإزالة محتوى مشروع أو منافس .ومن ثم فإن بناء آلية فعالة للإنفاذ الرقمي يقتضي التوفيق بين سرعة الاستجابة وبين ضمانات التظلم والمراجعة . ويظهر هذا السيناريو أن الحماية الفعالة للملكية الفكرية لا ينبغي أن تؤدي إلى مساس غير متناسب بالمحتوى المشروع أو بحقوق الأطراف الأخرى، وأن الشفافية في بيان أسباب الإزالة أو الحجب، وإتاحة التظلم، وحفظ السجلات، كلها عناصر ضرورية لبناء منظومة متوازنة ومشروعة. وهذا ما يفسر تأكيد النماذج المقارنة الحديثة على العناية الواجبة الإجرائية لا على مجرد الحذف السريع دون تسبيب (U.S. Copyright Office, 2020؛Regulation (EU) 2022/2065).

السيناريو السادس: الإنفاذ في مواجهة سلع مقلدة ذات حركة سريعة

تتميز السلع المقلدة عبر التجارة الإلكترونية بسرعة التداول وكثرة الحسابات البديلة وتنوع وسائل الدفع والتسليم. وقد يؤدي تأخر الاستجابة بضعة أيام إلى بيع الدفعة كاملة واختفاء البائع أو انتقاله إلى منصة أو اسم آخر. ويبين هذا السيناريو أن الإنفاذ في القضايا ذات الطابع التجاري الكمي يحتاج إلى تصميم مؤسسي يتجاوز الشكوى الفردية التقليدية، ليشمل التعاون مع المنصات وشركات الدفع والشحن والرصد المستمر للأنماط المتكررة. كما يفسر هذا البعد العملي أهمية الإحصاءات السعودية المتعلقة بالتفتيش والحجب وزيارات الإنفاذ، لأنها تعكس طبيعة الاعتداء بوصفه نشاطاً متحركاً لا حادثة مفردة (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022؛ وزارة التجارة، 2026).

تحليل تكميلي: نحو هندسة وطنية للإنفاذ الرقمي

إن بناء سياسة وطنية متماسكة للإنفاذ الرقمي يتطلب النظر إلى سلسلة الحماية بوصفها شبكة مترابطة لا مجرد قواعد منعزلة. فصاحب الحق يحتاج إلى وسيلة بحث وتسجيل وبلاغ فعالة، والمنصة تحتاج إلى قواعد إجرائية واضحة تحدد ما الذي يجب عليها فعله عند تلقي الإشعار، والقضاء يحتاج إلى ضوابط مرنة لحفظ الأدلة الرقمية وتقدير الصلة بالسوق الوطنية. وإذا ظلت هذه العناصر متفرقة أو غير منسقة، فإن كلفة الحماية ترتفع ويضعف الأثر الردعي للنصوص (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ؛ الويبو، 2023)، ومن ثم يمكن تصور "هندسة وطنية للإنفاذ الرقمي" تقوم على خمسة مستويات: مستوى الوقاية، من خلال التوثيق والامتثال والإفصاح؛ ومستوى الكشف المبكر، عبر البلاغات والرصد والتحليل؛ ومستوى الإجراء السريع، من خلال تجميد الروابط أو العروض أو حفظ الأدلة؛ ومستوى الفصل الموضوعي، عبر المسارات الإدارية أو القضائية؛ ومستوى التعلم المؤسسي، من خلال بناء قواعد بيانات للأنماط المتكررة واستخدام المؤشرات في تطوير السياسة التنظيمية .وتكمن قيمة هذا التصور في أنه يحول الحماية من رد فعل متأخر إلى سياسة استباقية متدرجة (وزارة التجارة، 2026؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022).

كما ينبغي في هذا السياق ألا يغيب البعد الدولي؛ فالسوق الرقمية العابرة للحدود لا تعترف بالحدود التنظيمية على النحو الذي تعترف به القواعد التقليدية .ولذلك فإن فاعلية النظام الوطني ترتبط بمدى قدرته على التفاعل مع المنصات العالمية، والاستفادة من المعايير المقارنة، وتبني لغة إجرائية مفهومة في التعاون الرقمي، ولا سيما في ما يتعلق بالإشعار المسبب، وحفظ البيانات، وتحديد الصلة بالسوق المستهدفة. وكلما كان الإطار الوطني أوضح وأكثر انتظاماً، زادت قدرته على فرض احترامه حتى في البيئات العابرة للحدود (الويبو،2023 ؛ الاتحاد الأوروبي، 2022).

وأخيراً، فإن النجاح في هذا المجال لا يتوقف على التشريع وحده، بل يحتاج إلى ثقافة قانونية ومهنية في أوساط التجار والمتاجر الرقمية وصناع المحتوى والمستهلكين. فجزء من المخالفات الرقمية يقع بدافع الربح، لكن جزءاً آخر يقع بسبب ضعف الوعي أو

التهوين من أثر الانتهاك في البيئة الإلكترونية. ومن هنا تكتسب حملات التوعية وقياس الوعي ونشر الأدلة التوضيحية قيمة استراتيجية موازية للقواعد الجزائية والمدنية، لأنها ترفع كلفة المخالفة اجتماعياً ومهنياً قبل أن ترفعها قضائياً (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026ب؛ وهيبه، 2023م).

المبحث الرابع: قضايا تنظيمية وتطبيقية مكملة في حماية الملكية الفكرية الرقمية

يتطلب تناول موضوع حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود قدراً من التوسيع يتجاوز مجرد عرض النصوص والاتفاقيات، لأن القيمة العلمية الحقيقية للبحث تظهر عندما يتم ربط النص بالسياسة التشريعية، وبالممارسة المؤسسية، وبالحالات التطبيقية التي تكشف مواطن القوة والقصور في الوقت نفسه .ومن هذا المنطلق يضيف هذا القسم ثلاثة محاور تحليلية داعمة: أولهما يوضح حدود الحماية الدولية أمام تحولات التجارة الرقمية الحديثة، وثانيهما يستعرض بصورة أعمق منطق التكامل المؤسسي في السعودية، وثالثهما يقترح نموذجاً تشريعياً وإجرائياً سعودياً متدرجاً للتعامل مع المنصات والانتهاكات العابرة للحدود.

المطلب الأول: حدود الحماية الدولية أمام النماذج المستجدة للتجارة الرقمية

رغم الأهمية البالغة لاتفاقية TRIPS ومعاهدات الويبو، فإن البيئة الرقمية تطورت بعد صدورها بسرعة كبيرة تجاوزت ما كان متصوراً عند اعتمادها .فالمنصات متعددة الجوانب، والأسواق الإلكترونية الضخمة، والإعلانات الموجهة خوارزمياً، وخدمات التخزين السحابي، والوسائط الاجتماعية التي تتحول في بعض الأحيان إلى أسواق غير مباشرة، كلها أنماط لم تكن حاضرة بالقدر نفسه عند وضع النصوص الدولية الأساسية. لذلك فإن السؤال المعاصر لا يتعلق بوجود الحماية من حيث المبدأ، وإنما بمدى قدرتها على الامتداد إلى صور الاستغلال والترويج والعرض الرقمي التي تنتجها المنصات الحديثة (الويبو،2017 ؛ U.S. Copyright Office, 2020).

ويظهر هذا التحدي بوضوح في مسألة الفصل بين "الاستضافة" و"الترويج". فالقواعد الدولية العامة تفترض وجود حق واعتداء عليه ووسائل إنفاذ، لكنها لا تقدم تصنيفاً دقيقاً للمنصة التي لا تنشر المحتوى بنفسها ولكنها تضخم انتشاره من خلال خوارزميات التوصية أو أنظمة الإعلان أو تحسين الظهور .وقد يقال إن هذه الأفعال لا تغير شيئاً في طبيعة المخالفة، غير أن أثرها العملي في السوق جوهري؛ لأنها قد تكون العامل الحقيقي الذي ينقل المحتوى أو السلعة من حيز محدود إلى انتشار واسع يدر عائداً اقتصادياً ويحدث ضرراً سوقياً محسوساً (Court of Justice of the European Union, 2011؛ Regulation (EU) 2022/2065).

كما أن صعود نماذج الاقتصاد الرقمي القائم على "الوصول" بدلاً من "الملكية"- مثل البث عند الطلب، والنماذج القائمة على الاشتراك، والخدمات التي تتيح الانتفاع المؤقت بالمصنف أو بالمحتوى - جعل مفهوم الإتاحة أكثر مركزية من أي وقت مضى. وهنا تبدو معاهدات الويبو متقدمة لأنها أقرت هذا المفهوم مبكراً، لكن التطبيق العملي يظل معلقاً على كيفية بناء أدوات إنفاذ مناسبة تواكب سرعة هذا النوع من التداول، وتسمح بالتعامل مع المحتوى عند لحظة الإتاحة لا بعد استنفاد أثره الاقتصادي بالكامل (الويبو، 1996 أ؛ الويبو، 1996 ب؛ الويبو، 2017).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الحماية الدولية تؤدي اليوم وظيفتين متكاملتين :وظيفة معيارية تأسيسية تمنع الدول من النزول عن الحد الأدنى، ووظيفة تفسيرية تساعد على تكييف صور الانتهاك الجديدة داخل مفاهيم الإتاحة والاستغلال والإنفاذ. غير أن الوظيفة الثالثة، وهي الوظيفة التشغيلية الإجرائية المتعلقة بما يجب أن يحدث بعد التبليغ وفي أثناء التداول الرقمي، ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على النظم الوطنية والإقليمية المقارنة. وهذه الملاحظة مهمة لأنها تبرر قانونياً ومنهجياً الحاجة إلى تطوير سعودي خاص بدلاً من الاكتفاء بالإحالة إلى الأطر الدولية العامة (منظمة التجارة العالمية، 1994؛ الويبو، 2023).

المطلب الثاني: منطق التكامل المؤسسي في التجربة السعودية

تكشف التجربة السعودية أن فعالية الحماية في التجارة الإلكترونية لا تبنى فقط من خلال نصوص مستقلة في الملكية الفكرية، بل من خلال شبكة مؤسسات وخدمات متكاملة .فوزارة التجارة تضطلع بدور أساسي في تنظيم السوق الرقمية والامتثال التجاري والتوثيق والإرشاد، بينما تؤدي الهيئة السعودية للملكية الفكرية دوراً محورياً في التسجيل والبحث والتوعية والبلاغات والإنفاذ والتنسيق، كما تتصل الحماية كذلك بجهات أخرى معنية بالقضاء التجاري، وحماية المستهلك، والجرائم المعلوماتية، والجهات الفنية المرتبطة بالمحتوى الرقمي. وهذا التداخل ليس نقطة ضعف في ذاته، بل يمكن أن يتحول إلى نقطة قوة إذا أحسن تنظيمه وربط مساراته (وزارة التجارة، 2026؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

ويبدو أن إحدى السمات الإيجابية في التجربة السعودية الحديثة هي الانتقال التدريجي من النموذج الورقي المتفرق إلى نموذج الخدمات الرقمية الموحدة نسبياً. فوجود منصات بحث وتسجيل، وخدمات بلاغات، ومؤشرات تفتيش معلنة، وإرشادات للمتاجر الإلكترونية، وتوضيحات للحقوق والإجراءات، كلها عناصر تقلل من فجوة المعرفة وتختصر المسافة بين صاحب الحق والجهة المختصة. كما أن توثيق التجارة الإلكترونية يضيف طبقة من الثقة النظامية تساعد على تضييق البيئة التي تعمل فيها الحسابات المجهولة أو الواجهات المضللة (وزارة التجارة، 2026؛ business.sa، 2026 ؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ج).

ومع ذلك فإن التكامل المؤسسي ما يزال يواجه تحدياً عملياً مهماً يتمثل في سرعة تداول البيانات والقرارات بين الأطراف المختلفة. فقد يكون لدى الجهة المختصة قناعة مبدئية بوجود انتهاك، لكن القيمة العملية لذلك تتوقف على القدرة على نقل المعلومة إلى المنصة أو الوسيط أو مزود الخدمة أو جهة الدفع أو جهة الشحن في الوقت المناسب. ومن هنا فإن التطوير المقبل لا ينبغي أن يقتصر على تعديل النصوص، بل يجب أن يركز كذلك على بروتوكولات العمل المشتركة، ونماذج التبليغ المعيارية، والربط التقني، وتصنيف أنواع البلاغات بحسب طبيعتها وخطورتها وإلحاحها (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2022؛ الويبو، 2023).

ويضاف إلى ذلك أن قياس الأداء المؤسسي لا ينبغي أن يبقى محصوراً في عدد القضايا أو الزيارات أو الضبطيات، بل يجب أن يمتد إلى مؤشرات نوعية مثل متوسط زمن الاستجابة، وعدد الحالات التي تم فيها حفظ الأدلة رقمياً قبل زوالها، ونسبة التكرار في المخالفات المتعلقة بالجهة أو البائع نفسه، ومدى فاعلية التوعية في خفض الطلب على السلع المقلدة أو المحتوى غير المشروع . المؤشر الكمي مهم، لكنه يصبح أكثر دلالة حين يقترن بقياس جودة المسار الإجرائي وأثره الردعي في السوق (الهيئة السعودية للملكية الفكرية،2022؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 ب).

المطلب الثالث: إطار سعودي مقترح للمسؤولية المشروطة والإجراء السريع

استناداً إلى التحليل المقارن والسياق السعودي، يمكن اقتراح إطار وطني متدرج للمسؤولية المشروطة في المنصات الرقمية. يقوم هذا الإطار على فكرة أساسية مفادها أن المنصة لا تكون مسؤولة لمجرد أنها توفر بنية تقنية، لكنها قد تنتقل إلى نطاق المسؤولية كلما توافرت ثلاثة عناصر مجتمعة أو متقاربة: وضوح الإشعار أو العلم، والقدرة الواقعية على التدخل، وتحقيق منفعة أو ممارسة دور نشط في تحسين ظهور النشاط المخالف أو استمراره. وميزة هذا النموذج أنه يبتعد عن الإعفاء المطلق كما يبتعد عن الرقابة العامة الشاملة، ويقيم بدلاً من ذلك توازناً بين الحق والابتكار (U.S. Copyright Office, 2020؛ الاتحاد الأوروبي، 2022).

ويفترض هذا الإطار وجود مسار إجرائي واضح يبدأ بإشعار مسبب يبين نوع الحق، وأساس الادعاء، والرابط أو العرض أو الحساب محل الشكوى، والبيانات التي تدعم الجدية. ثم يترتب على المنصة واجب أولي بالتحقق السريع وحفظ السجلات ذات الصلة، يعقبه إجراء متناسب قد يكون تعليق العرض أو تجميد الرابط أو الإزالة المؤقتة أو طلب إيضاح من صاحب العرض، بحسب طبيعة

المخالفة ووضوحها. وبعد ذلك ينبغي فتح مسار تظلم مبسط للطرف المتضرر من الإجراء، على أن يكون القرار النهائي قابلاً للمراجعة الإدارية أو القضائية في الحالات الجوهرية (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2025 ج؛ Regulation (EU) 2022/2065).

كما ينبغي أن يراعي الإطار المقترح التمييز بين المنصات من حيث الحجم والوظيفة .فالمنصة التي تكتفي بعرض محدود أو بوساطة تقنية بسيطة لا تعامل كالسوق الرقمية الكبرى التي تجمع بين الإعلان والدفع والخوارزميات والخدمات اللوجستية وتملك من البيانات ما يكشف لها نمط المخالفة المتكرر. ومن ثم فإن المعاملة المتساوية بين غير المتساوين تنظيمياً ليست من العدالة ولا من الكفاءة؛ إذ إن التشديد النسبي على المنصات الأكبر ينسجم مع قدرتها الأعلى على الكشف والاستجابة وتأثيرها الأكبر في السوق (الاتحاد الأوروبي، 2022؛ Court of Justice of the European Union, 2011).

وأخيراً يجب أن يقترن هذا النموذج المقترح بتحديد أوضح لمسألة السوق المستهدفة. فإذا ثبت أن النشاط موجه إلى السوق السعودية من خلال اللغة أو العملة أو الشحن أو الإعلان أو خدمة العملاء، فإن مجرد وجود المنصة أو البائع في الخارج لا ينبغي أن يحول دون ترتيب آثار نظامية وإجرائية داخلية مناسبة، سواء من حيث البلاغ أو الحجب أو حفظ الأدلة أو التنسيق مع الجهات الأخرى . وبدون هذا الربط بين المسؤولية المشروطة ومعيار استهداف السوق، يبقى جزء من النشاط الموجه إلى المملكة خارج نطاق الحماية الفعالة عملياً، حتى وإن كانت القواعد الموضوعية واضحة (Court of Justice of the European Union, 2010؛ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 2019؛ الويبو، 2023).

جدول (6): مصفوفة مقترحة لبناء الإجراء السعودي في التعامل مع بلاغات المنصات

المرحلة	الفاعل الرئيس	الهدف الإجرائي	النتيجة المتوقعة
الإشعار المسبب	صاحب الحق أو وكيله	تحديد نوع الحق والرابط أو العرض المخالف وأساس الادعاء	بدء مسار نظامي واضح قابل للتتبع
التحقق الأولي	المنصة أو الجهة المختصة	فحص الجدية والاكتمال الظاهري للطلب	التمييز بين البلاغات الجدية والناقصة
الإجراء الوقتي	المنصة أو الجهة المختصة	تعليق مؤقت أو حجب أو تجميد مع حفظ الأدلة عند اللزوم	الحد من استمرار الضرر ومنع ضياع الدليل
التظلم والمراجعة	صاحب العرض أو المستخدم	إتاحة الرد وطلب المراجعة خلال مهلة محددة	تحقيق التوازن بين الحماية والعدالة الإجرائية
الإحالة النهائية	القضاء أو اللجنة المختصة	الفصل في النزاع عند استمرار الخلاف	قرار نهائي قابل للتنفيذ أو المتابعة

المطلب الرابع: قراءة نقدية في التوازن بين الحماية والابتكار في السوق الرقمية

لا تكتمل دراسة حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية إذا أغفلت سؤال التوازن بين الحماية والابتكار .فالتشديد المفرط في مسؤولية المنصات قد يدفعها إلى الرقابة الوقائية الواسعة أو إلى تقييد دخول البائعين وصناع المحتوى الجدد، بينما قد يؤدي التراخي المفرط إلى تحويل المنصات إلى بيئة آمنة للسلع المقلدة والقرصنة الرقمية. ومن ثم فإن التصميم التشريعي الرشيد لا يقوم على تعظيم أحد الطرفين بصورة مجردة، بل على تحديد نقطة توازن تسمح بحماية فعالة للحق من دون خنق الوظائف الاقتصادية المشروعة التي تؤديها التجارة الإلكترونية (U.S. Copyright Office, 2020؛ الاتحاد الأوروبي، 2022).

ويظهر هذا التوازن في أربعة مواضع رئيسة: أولها: في تحديد درجة العلم أو الإشعار المطلوبة قبل انتقال المنصة من دائرة الإعفاء إلى دائرة المسؤولية، وثانيها: في نطاق الإجراء المطلوب من المنصة بعد تلقي الإشعار، وهل يكفي التعليق المؤقت أم يلزم الحجب الكامل أم الإزالة النهائية، وثالثها: في الضمانات الممنوحة للطرف المقابل حتى لا تستخدم الملكية الفكرية وسيلة لإقصاء المنافسين أو المحتوى المشروع، ورابعها: في مدى إلزام المنصات باتخاذ تدابير وقائية تقنية ضد الأنماط المتكررة للانتهاك، ولا سيما حين تكون المنصة ذات حجم ونفوذ عالميين في السوق (Regulation (EU) 2022/2065؛ Court of Justice of the European Union, 2011).

وفي السياق السعودي، تزداد أهمية هذا التوازن لأن السوق الرقمية ما تزال في طور التوسع والتنوع. فالمملكة تستهدف بناء اقتصاد رقمي جاذب للاستثمار والابتكار وريادة الأعمال، وفي الوقت نفسه تحتاج إلى حماية فعالة للعلامات التجارية والمحتوى والأصول الفكرية. ولذلك فإن تبني نموذج المسؤولية المشروطة المتدرجة يبدو أكثر اتساقاً مع متطلبات المرحلة من نموذجين متقابلين: نموذج الإعفاء الفضفاض الذي يضعف الثقة في السوق، ونموذج المسؤولية المطلقة الذي يرهق المنصات الصغيرة والمتوسطة ويزيد من كلفة الدخول إلى السوق (وزارة التجارة، 2026؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن حماية الابتكار لا تعني حماية المنصة من كل التزام، كما أن حماية الحق لا تعني افتراض سوء النية في كل وسيط تقني. فالمنصة الملتزمة بالإفصاح، والمتعاونة في حفظ الأدلة، والمستجيبة للإشعارات الجدية، والتي تتيح مساراً عادلاً للتظلم، لا ينبغي معاملتها معاملة المنصة التي تبني نموذج ربحها على تضخيم النشاط المخالف أو التغاضي عنه. وهذه الفكرة ليست مجرد حل وسط سياسي، بل قاعدة تنظيمية عقلانية توائم بين اختلاف الأدوار والقدرات والآثار السوقية (U.S. Copyright Office, 2025؛ وهيبه، 2023).

المطلب الخامس: آفاق مستقبلية للبحث والتطوير التنظيمي بعد 2025

من المتوقع أن تتعقد بيئة حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية خلال السنوات المقبلة بسبب ثلاثة اتجاهات متوازية: أولها تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في التسويق وتوليد المحتوى والوصف والإعلان، وثانيها اتساع المنصات العابرة للحدود التي تجمع بين التجارة والمحتوى والترفيه والهوية الرقمية في آن واحد، وثالثها انتقال جزء متزايد من النزاعات إلى بيئات سحابية أو موزعة يصعب فيها تحديد المركز المادي للنشاط أو حتى أطرافه المباشرين .وهذه التحولات تعني أن ما يعد اليوم حلاً متقدماً قد يصبح بعد سنوات قليلة غير كاف إذا لم يكن قابلاً للتكيّف والتحديث (الويبو، 2023).

وفي هذا الإطار، تبدو الحاجة قائمة إلى استمرار البحث الأكاديمي التطبيقي في عدد من الملفات، منها: أثر الخوارزميات التوصوية في مسؤولية المنصات، والحدود بين الإعلان المشروع واستغلال العلامة بصورة مضللة، وطبيعة الأدلة الرقمية الأكثر موثوقية في دعاوى التجارة الإلكترونية، وكيفية قياس أثر التوعية العامة في خفض الانتهاكات، والعلاقة بين الملكية الفكرية وحماية البيانات في مرحلة الإنفاذ والتحقق من الهوية .كما أن متابعة التجارب المقارنة الجديدة تظل ضرورية، لأن المجال يتطور سريعاً على المستويين القضائي والتنظيمي (الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 ب؛ الويبو، 2023؛ Regulation (EU) 2022/2065).

وتتصل هذه الآفاق المستقبلية كذلك بضرورة تطوير أدوات تعليم وتدريب متخصصة للقضاة والممارسين والمحامين ومسؤولي الامتثال في المنصات والمتاجر الإلكترونية. فالتحول الرقمي يفرض لغة جديدة للنزاع القانوني، تتضمن مفاهيم تقنية وإجرائية لا يمكن التعامل معها بالكفاءة المطلوبة من دون تدريب نوعي مستمر. ويبدو أن جزءاً من نجاح أي إصلاح مقبل سيتوقف على تحويل المعرفة المتخصصة إلى أدلة عملية ومسارات عمل ونماذج موحدة للتعامل مع البلاغات والنزاعات العابرة للحدود (الويبو،2023 ؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

وأخيراً، فإن بقاء هذا الموضوع مفتوحاً للتطوير لا يعني أن المنظومة الحالية ضعيفة، بل يعني أن البيئة الرقمية سريعة التغير بطبيعتها. فالإنجاز الحقيقي لا يقاس بوجود نص جامد مكتمل، وإنما بوجود قدرة مؤسسية وتشريعية على التعلم والتحديث ومراجعة المسارات كلما تغيرت طبيعة السوق والأدوات التقنية. ومن هذا المنظور، فإن التطور السعودي الذي شهدته المدة 2019–2025 يمكن النظر إليه بوصفه قاعدة صلبة للمرحلة التالية، لا بوصفه نهاية المطاف في تنظيم حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود.

وتأسيساً على ما سبق، فإن القيمة العلمية لهذا البحث لا تكمن فقط في جمع النصوص والاتفاقيات والقرارات المؤسسية، بل في إبراز العلاقة الحيوية بين الحق والإجراء والسوق والتقنية. فمستقبل الحماية في التجارة الإلكترونية لن يتحدد بمدى تشدد النصوص وحده، وإنما بقدرة النظام القانوني على أن يكون واضحاً وسريعاً ومتوازناً وقابلاً للتطبيق عبر الحدود، وأن يطور أدواته المؤسسية بالقدر نفسه الذي تتطور به المنصات الرقمية وأساليب الاعتداء عليها (الويبو، 2023؛ الهيئة السعودية للملكية الفكرية، 2026 أ).

4. الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن حماية الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تمثل مجالاً تتقاطع فيه القواعد الدولية والنظم الوطنية والوسائط التقنية والمنصات والسوق الرقمية على نحو يجعل النص القانوني ـ مهما بلغ من الإتقان ـ غير كافٍ بمفرده ما لم يقترن ببنية إنفاذ عملية سريعة ومتوازنة. وقد بين التحليل أن اتفاقية TRIPS وضعت الحد الأدنى للحماية وربطتها بالبنية التجارية الدولية، ثم جاءت معاهدات الويبو لعام 1996 لتكيف الحماية مع البيئة الرقمية عبر حق الإتاحة وحماية التدابير التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق. غير أن هذه النصوص، على أهميتها البالغة، لم تفصل بما يكفي وضع المنصة الرقمية ومسؤوليتها العملية عند وقوع الانتهاك، فتركت هذا المجال للنظم الوطنية والإقليمية المقارنة.

وفي الحالة السعودية، أظهر البحث أن المملكة طورت خلال المدة 2019–2025 منظومة مهمة نسبياً لحماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، تجمع بين تنظيم التجارة الإلكترونية، وحماية حق المؤلف، وحماية العلامات التجارية، والبعد المؤسسي الذي تنهض به الهيئة السعودية للملكية الفكرية. وقد بدت هذه المنظومة أكثر نضجاً في جوانب التوعية والتسجيل والبلاغات والتفتيش واحترام الحقوق، كما كشفت المؤشرات العملية عن تحرك حقيقي في مواجهة الانتهاكات الإلكترونية .ومع ذلك، فإن البحث أوضح أيضاً أن الإطار السعودي ما يزال بحاجة إلى بناء أكثر تفصيلاً لمسؤولية المنصات الرقمية، وإلى تنظيم إجرائي أوضح لمسارات الإشعار والإزالة، وحفظ الأدلة، والتعامل مع النشاط العابر للحدود.

كما تبين أن إشكالات تنازع القوانين والاختصاص القضائي تمثل أحد أبرز العوائق أمام الفعالية الكاملة للحماية، لأن البيئة الرقمية تجعل عناصر النزاع موزعة بين أكثر من دولة وأكثر من وسيط. وفي هذا السياق ظهر معيار استهداف السوق بوصفه معياراً أكثر مرونة وواقعية من بعض الضوابط التقليدية الجامدة، خاصة عندما توجه المنصة أو المتجر نشاطه بوضوح إلى سوق وطنية معينة. غير أن هذا المعيار بدوره يحتاج إلى ترجمة وطنية إجرائية وتشريعية أصرح حتى يكون أكثر قابلية للتطبيق في المنازعات العملية.

والخلاصة العامة أن المملكة تمتلك اليوم أساساً جيداً للحماية القانونية والمؤسسية، لكن الفاعلية الكاملة في بيئة التجارة الإلكترونية العابرة للحدود تتطلب انتقالاً من مرحلة "تقرير الحماية" إلى مرحلة "هندسة الإنفاذ الرقمي". وهذه الهندسة لا بد أن تقوم على الجمع بين القاعدة القانونية الواضحة، والإجراء السريع، والتقنية المساندة، والتعاون مع المنصات، والتنسيق الدولي، ورفع الوعي العام والمهني.

1.4. النتائج:

1) أظهرت الدراسة أن اتفاقية TRIPS تمثل الأساس المعياري العام لحماية الملكية الفكرية في التجارة الدولية، وأن قيمتها في البيئة الرقمية تكمن في فرضها حداً أدنى من الحماية وآليات للإنفاذ، لكنها لا تقدم تنظيماً تفصيلياً لمسؤولية المنصات الرقمية.
2) بينت الدراسة أن معاهدتي WCT و WPPTنقلتا الحماية الدولية إلى مستوى أكثر ملاءمة للبيئة الرقمية، خصوصاً من خلال حق الإتاحة للجمهور وحماية التدابير التكنولوجية ومعلومات إدارة الحقوق.
3) اتضح أن نظام التجارة الإلكترونية السعودي يؤدي دوراً وقائياً مهماً في حماية الملكية الفكرية من خلال الإفصاح والهوية وقابلية التتبع، لكنه لا يعد نظاماً مباشراً لمعالجة انتهاكات الملكية الفكرية.
4) كشفت الدراسة أن حماية العلامات التجارية في المملكة قوية من حيث الأساس النظامي، وأن الهيئة السعودية للملكية الفكرية طورت مسارات عملية للإنفاذ والتوعية، لكن الاعتداءات الرقمية عبر المنصات الخارجية تكشف الحاجة إلى قواعد أكثر تفصيلاً لمسؤولية المنصة.
5) أكدت المقارنة أن الاتجاه التشريعي الحديث لا يذهب إلى مسؤولية مطلقة للمنصات ولا إلى إعفائها الكامل، بل إلى نموذج مسؤولية مشروطة ومتدرجة يعتمد على الدور الفعلي للمنصة والعلم والإجراء اللاحق.
6) بينت الدراسة أن معيار استهداف السوق يعد من أكثر المعايير ملاءمة لتحديد الصلة القانونية بالنزاع الإلكتروني العابر للحدود، وأنه أكثر قدرة من بعض الضوابط التقليدية على ملاحقة النشاط الموجه إلى السوق الوطنية.
7) أوضحت الدراسة أن أكبر فجوة في موضوع البحث ليست في وجود النصوص، بل في الانتقال من النص إلى التطبيق، ولا سيما في ما يتعلق بحفظ الأدلة الإلكترونية، وسرعة الاستجابة، وتعدد الوسطاء، وتنفيذ الأحكام عبر الحدود.
8) أظهرت المؤشرات السعودية العملية أن الإنفاذ الرقمي بات جزءاً حقيقياً من السياسة المؤسسية للحماية، بما في ذلك البلاغات والتفتيش والحجب والإزالة، وهو ما يشكل قاعدة يمكن البناء عليها تنظيمياً وتشريعياً.
9) تبين أن رفع الوعي العام والمهني بالملكية الفكرية يعد جزءاً من حماية السوق الرقمية، لأن الوعي يقلل من الطلب على السلع المقلدة ويحد من إعادة نشر المحتوى المحمي بصورة غير مشروعة.
10) أثبتت الدراسة أن التطوير التشريعي السعودي المطلوب لا يقتصر على تشديد الجزاءات، بل ينبغي أن يركز على وضوح المسارات الإجرائية، وتحديد أدوار المنصات، وربط الحماية القانونية بالحلول التقنية والتنظيمية.

2.4. التوصيات:

1. سن إطار وطني أو تعديل الأنظمة القائمة بما يقرر بوضوح نموذجاً للمسؤولية المشروطة للمنصات الرقمية في انتهاكات الملكية الفكرية، مع بيان أثر الإشعار، ومهلة الإجراء، وحدود حفظ الأدلة، وضمانات التظلم.
2. تطوير الربط المؤسسي بين نظام التجارة الإلكترونية وأنظمة الملكية الفكرية بحيث يصبح الامتثال التجاري الإلكتروني أكثر اتصالاً بحماية العلامات وحق المؤلف وعدم التضليل السوقي.
3. تعزيز دور الهيئة السعودية للملكية الفكرية بوصفها محور تنسيق رقمي في البلاغات والإنفاذ، مع توسيع الربط التقني بينها وبين المنصات والمتاجر والجهات ذات العلاقة.
4. إقرار مسارات وقتية سريعة لحفظ الأدلة الرقمية وإزالة المحتوى أو العرض المخالف عند وجود مؤشرات جدية على الانتهاك، مع ضمان المراجعة والاعتراض وفق ضوابط عادلة.

5. تبني معايير عملية لتحديد استهداف السوق السعودية في المنازعات الرقمية، مثل اللغة والعملة والشحن وخدمة العملاء والإعلان الموجه، وربطها ببسط الولاية النظامية والقضائية متى توافرت شروطها.
6. التوسع في استخدام أدوات الرصد الذكي وتحليل الأنماط المتكررة للانتهاكات عبر المنصات والمتاجر الإلكترونية مع الحفاظ على الضمانات القانونية وحقوق الدفاع.
7. تعزيز التعاون مع المنصات الرقمية الدولية ومقدمي الخدمات والجهات الأجنبية ذات الصلة في مجالات الإفصاح عن البيانات، وحفظ الأدلة، والاستجابة للإشعارات، وتنفيذ القرارات.
8. توسيع التوعية القانونية والرقمية للتجار والمستهلكين وصناع المحتوى والمطورين بشأن مخاطر التقليد والقرصنة والنتائج النظامية المترتبة عليها.
9. دعم الدراسات القضائية والتنظيمية التطبيقية في المملكة لتتبع أنماط النزاعات الرقمية وتقييم فعالية الأدوات الحالية بصورة دورية.
10. الحفاظ على التوازن بين حماية الحقوق وعدم الإضرار بالابتكار والمنافسة وحرية الاستخدام المشروع، حتى لا تتحول الحماية الرقمية إلى عبء تنظيمي يضر بالسوق ويقلل من كفاءة المنصات المشروعة.

5. المراجع:

1.5. المراجع العربية:

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2022) الهيئة السعودية للملكية الفكرية تضبط أكثر من 5 ملايين مادة منتهكة في النصف الأول من عام .2022 الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2025) حق المؤلف: دليل إرشادي وتوعوي وخدمات وبلاغات الانتهاك. الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2025) العلامات التجارية: دليل إرشادي وخدمات التسجيل والإنفاذ. الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2025) نموذج التحقق لمتطلبات تقديم شكوى العلامات التجارية وإجراءات الشكوى للمتاجر الإلكترونية. الرياض :الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2025) خدمات المصنفات وحق المؤلف والبحث والبلاغات. الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2025/2026) برامج احترام الملكية الفكرية والخدمات الرقمية والتوعية المؤسسية. الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الهيئة السعودية للملكية الفكرية. (2026) نتائج دراسة قياس مستوى الوعي بالملكية الفكرية في المملكة لعام .2025 الرياض: الهيئة السعودية للملكية الفكرية.

الخميس العبيدلي، جاسم محمد. (2023) تنازع القوانين في مجال الملكية الفكرية: دراسة مقارنة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية،3(4

الحماية القانونية للمصنفات المنشورة إلكترونيا في ظل معاهدة الويبو لحق المؤلف. (2014) مجلة جيل حقوق الإنسان،4 .

دراسة قانونية حول الحماية التقنية للمصنفات المنشورة إلكترونيا. (2022) مجلة دفاتر السياسة والقانون.

وهيبه، وليد. (2023) حماية الملكية الفكرية والمصنفات الرقمية والمسئولية المدنية لمنظمي المنصات الإلكترونية: دراسة مقارنة. مجلة القانون والدراسات الاجتماعية،(1)2 ،186-39 .

وزارة التجارة. (2019) نظام التجارة الإلكترونية. الرياض :وزارة التجارة.

وزارة التجارة. (2025/2026) نظام التجارة الإلكترونية :الأدلة والإجراءات والخدمات الإلكترونية، وقائمة الامتثال للمتاجر الإلكترونية. الرياض :وزارة التجارة.

منظمة التجارة العالمية. (1994)، النص العربي المعتمد اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) جنيف :منظمة التجارة العالمية.

نايت اعمر، علي. (2023) حماية حقوق الملكية الفكرية في إطار التجارة الإلكترونية. رسالة/دراسة أكاديمية منشورة في المستودع الجامعي. جامعة مولود معمري تيزي وزو.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2003) نظام حماية حقوق المؤلف. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2014/2016) قانون) نظام (العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2018) تنظيم الهيئة السعودية للملكية الفكرية. الرياض: هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2019) نظام التجارة الإلكترونية. الرياض :هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

الويبو. (1996 أ) معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT) جنيف :المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الويبو. (1996ب) معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT) جنيف :المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الويبو. (2017) معاهدات الويبو بشأن الإنترنت :دليل تمهيدي. جنيف :المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

الويبو. (2023) عندما يلتقي القانون الدولي الخاص بقانون الملكية الفكرية :دليل للقضاة والممارسين. جنيف :المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

2.5. المراجع الأجنبية:

Court of Justice of the European Union. (2010). Joined Cases C-585/08 and C-144/09, Pammer v Reederei Karl Schlüter GmbH & Co KG; Hotel Alpenhof GesmbH v Heller. Luxembourg: CJEU.

Court of Justice of the European Union. (2011). Case C-324/09, L'Oréal SA and Others v eBay International AG and Others. Luxembourg: CJEU.

Directive 2000/31/EC of the European Parliament and of the Council of 8 June 2000 on certain legal aspects of information society services, in particular electronic commerce, in the Internal Market.

Regulation (EU) 2022/2065 of the European Parliament and of the Council of 19 October 2022 on a Single Market For Digital Services (Digital Services Act).

U.S. Copyright Office. (2020). Section 512 of Title 17: A Report of the Register of Copyrights. Washington, DC: U.S. Copyright Office.

U.S. Copyright Office. (2025). Section 512 Study and Related Materials. Washington, DC: U.S. Copyright Office.

United States Code. (17 U.S.C. §512). Limitations on liability relating to material online.

WIPO and HCCH. (2023). When Private International Law Meets Intellectual Property Law: A Guide for Judges. Geneva/The Hague: WIPO and Hague Conference on Private International Law.

جميع الحقوق محفوظة © IJRSP (2026) (الباحث/ ناصر عبدالله ناصر السلبود). تُنشر هذه الدراسة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0).

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

Doi: https://doi.org/10.52133/ijrsp.v7.79.1